

**إطار مقترح للحد من مشاكل ومعوقات القياس  
والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة  
( دراسة نظرية وميدانية )<sup>١</sup>**

أ.م.د. علي مجاهد أحمد السيد  
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة  
ورئيس قسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ  
aalsayed77@yahoo.com

أ.د. رضا إبراهيم صالح  
أستاذ المحاسبة  
وعميد كلية التجارة - جامعة كفرالشيخ  
sreda96@yahoo.com

أ . إبراهيم محمد الطحان  
مدرس مساعد بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ  
eltahan.ibrahim@yahoo.com

---

<sup>١</sup> هذا البحث تم نشره بالمجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، العدد الثاني ٢٠١٧.

## إطار مقترح للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي

### المعتمد على القيمة العادلة (دراسة نظرية وميدانية)

#### ملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة، بالإضافة إلى اقتراح بعض الآليات التي قد تساعد في الحد من هذه المشاكل والمعوقات في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود العديد من المشاكل التي قد تواجه القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة، والتي من أهمها: أنه في حالة عدم توافر أسعار سوقية معلنة حاضرة قابلة للملاحظة، تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تُبنى على تقديرات النماذج الرياضية. كما أن هناك العديد من المعوقات التي قد تواجه تطبيق القيمة العادلة، والتي من أهمها: عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود تباين في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من ناحية، وعدم التطبيق السليم لهذه المعايير من ناحية أخرى. وقد اقترح الباحثون العديد من الآليات التي قد تساعد في الحد من هذه المشاكل والمعوقات، والتي من أهمها: ضرورة تأهيل الكوادر البشرية بالمنشآت للمساعدة في فهم وتطبيق معايير القيمة العادلة.

#### Abstract:

This study aimed at identifying problems and obstacles for the measurement and disclosure of accounting based on fair value, as well as proposing some mechanisms that may help in reducing these problems and obstacles under the direction of the International and Egyptian Accounting Standards towards fair value. This study has found out that there are many problems that may face the measurement and disclosure of accounting based on fair value, which is the most important: that in the absence of observable liquid quoted market price, the fair value measurements are less reliable because it is based on a mathematical models estimates. There are also many obstacles that may face the application of fair value, which is the most important: lack of qualified human resources for the understanding and application of accounting standards oriented to fair value, which may lead to a variation in the interpretation of some special accounting treatments at fair value on the one hand, and lack of proper application of these standards on the other. Researchers have proposed several mechanisms that may help in decreasing these problems and obstacles, from which the most important are: the need for qualifying human resources in firms to assist in understanding and application of the fair value standards.

## المبحث الأول: الإطار العام للمبحث: ١/١ - مقدمة Introduction :

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادى بضرورة توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة. إن حقيقة التكلفة التاريخية ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية. ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة (صالح، ٢٠٠٩، ص ٢).

ويرجع الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة في الآونة الأخيرة إلى اتجاه جهود كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي Financial Accounting Standard Board (FASB)، سواء من خلال العمل الفردي أو العمل المشترك فيما بينهما لإصدار المعايير والتفسيرات التي تدعم عملية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة. ومن الأمثلة الهامة على جهود كلا المجلسين صدور معيار القيمة العادلة الأمريكي رقم (١٥٧) سنة ٢٠٠٦، وتبنى هذا المعيار كاملاً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB كمشروع معيار وطرحه كمسودة للمناقشة في مايو ٢٠٠٩. المعيار الأمريكي ومشروع المعيار الدولي يتناول مداخل ومستويات قياس القيمة العادلة في المعايير المحاسبية التي تتطلب ذلك سواء بالنسبة للأصول والالتزامات المالية أو غير المالية. ويكشف ذلك عن قناعة لدى المجلسين بأن للقيمة العادلة أفضلية على التكلفة التاريخية، من حيث الدقة والملاءمة، في تلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وعلى الأخص المستثمرين في الأسهم (أبو الخير، ٢٠٠٩، ص ١٩٢). وتبلورت هذه الجهود في إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم (١٣) IFRS 13 في ١٢ مايو ٢٠١١ بعنوان " قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement " والذي يسرى على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٣ وذلك من أجل تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية. وقد واكب هذا التوجه المتزايد نحو محاسبة القيمة العادلة استجابة سريعة من واضعي المعايير المحاسبية في البيئة المصرية، حيث صدرت معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ متضمنة معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ بعنوان قياس القيمة العادلة لتأكيد هذا التوجه الدولي المتزايد نحو محاسبة القيمة العادلة.

ولقد أدى التوسع في استخدام محاسبة القيمة العادلة في التقارير المالية إلى زيادة مساحة الجدل الدائر بشأنها من قبل الممارسين، والأكاديميين، وواضعي المعايير.

فبينما يري مؤيدو محاسبة القيمة العادلة أنها توفر معلومات أكثر ملاءمة للمستثمرين، فإن معارضي محاسبة القيمة العادلة يرون بأنها السبب في الأزمة المالية الأخيرة. والحقيقة أن محاسبة القيمة العادلة لها آثارها الإيجابية والسلبية علي حد سواء، فمعلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاحتياجات المستثمرين من معلومات التكلفة التاريخية، ولكن يمكن أن يُساء استخدامها من قبل المديرين الانتهازيين لزيادة ثروتهم علي حساب المساهمين، وذلك عن طريق إساءة استخدام الحرية والمرونة الممنوحة لهم عند تقدير القيم العادلة، والاعتراف بالمكاسب والخسائر في الوقت الذي يتفق مع تفضيلاتهم (Siekkinen,2016,pp.2-3).

## **٢/١ - مشكلة البحث Research Problem :**

لقد أظهرت الممارسات المحاسبية العملية لمحاسبة القيمة العادلة وجود عدة مشكلات ومعوقات تحد من إمكانية الاستفادة من هذا النموذج بالشكل الأمثل، حيث أظهرت الممارسات المحاسبية العملية وجود أخطاء في القياس وربما تلاعب من الإدارة في هذه القياسات بالشكل الذي يتفق مع تفضيلاتها، بالإضافة إلي اعتماد تلك القياسات في جزء كبير منها علي الذاتية والحكم الشخصي للقائم بالقياس وخصوصاً بالنسبة للمستويين الثاني والثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. وللتدليل علي بعض هذه المشاكل، يمكننا عرض الحالتين التاليتين من واقع الممارسة العملية لمحاسبة القيمة العادلة (Sundgren,2013,pp.242-243):

**الحالة الأولى:** حققت شركة Tornator للغابات (المملوكة سابقاً لشركة Stora Enso وهي واحدة من أكبر مالكي الغابات في فنلندا) في عام ٢٠٠٧ صافي مبيعات قدره ٦٣,٥ مليون يورو أما صافي الربح فبلغ ١٥١ مليون يورو، ويرجع السبب في تحقيق هذا الربح المرتفع بالمقارنة بصافي المبيعات إلي الزيادة في القيمة العادلة للغابات بمبلغ ١٧٠,١ مليون يورو خلال العام، وهذا المبلغ تم الاعتراف به كمكسب في قائمة الدخل علي الرغم من أن هذا المكسب لم يتحقق بعد.

**الحالة الثانية:** حققت شركة Land Securities (وهي أكبر الشركات العقارية التجارية في المملكة المتحدة) في عام ٢٠١١ إيرادات بلغت ٧٠٢ مليون جنيه إسترليني بينما بلغ الربح ١٢٤٤ مليون جنيه إسترليني، ويرجع السبب في ذلك إلي أن الشركة قامت في عام ٢٠١١ بالتقرير عن التغيير غير المحقق في القيم العادلة للاستثمارات العقارية والذي بلغ ٧٩٤ مليون جنيه إسترليني كمكاسب في قائمة الدخل.

كما أظهرت تقارير شركة إنرون العملاقة للطاقة أن نسبة كبيرة من الأصول المعروضة بالقيمة العادلة لم تقيم بالأسعار السوقية المعلنة، ولكن تم تقديرها علي أساس تقديرات الإدارة أو تقييمات الطرف الثالث. فشركة إنرون قد تعاقبت مع طرف ثالث أو شركات مهنية مثل مكتب إندرسون ومكتب KPMG للاستشارات

ومؤسسات مالية أخرى لكي توفر لها تقييمات القيمة العادلة، وهذه التقييمات التي كانت تقدم بألعاب مرتفعة كانت متفائلة جداً في كثير من الأحيان بخلاف الواقع.

وبناءً على ما سبق، فإن مشكلة البحث تتبلور في الإجابة على السؤال البحثي الرئيسي التالي:

**كيف يمكن الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة؟**

وسوف يحاول الباحثون الإجابة على هذا السؤال البحثي من خلال الإجابة على الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

- ما هي مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة؟
- ما هي معوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة؟
- ما هو دور الآليات المقترحة في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة؟

### **٣/١- هدف البحث Research Objective:**

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة. وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التي يسعى الباحثون لتحقيقها وهي:

- التعرف على مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة.
- التعرف على معوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة.
- التعرف على دور الآليات المقترحة في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة.

## ٤/١ - أهمية البحث Research Importance :

تتبع أهمية هذا البحث من:

- الاهتمام الأكاديمي بموضوع القيمة العادلة، حيث زادت مساحة الجدل الدائر بين الأكاديميين في الفترة الأخيرة بشأن القيمة العادلة. فبينما يري مؤيدو القيمة العادلة أنها كانت نتاج لجهود متواصل علي مدي سنوات طويلة، وأنها ستصبح نموذج القياس المحاسبي الوحيد بشرط توافر متطلبات الحصول علي قيمة عادلة موثوق بها. إلا أن معارضي القيمة العادلة ينتابهم قلق من أنماط التلاعب التي قد تصاحب عملية قياسها، الأمر الذي قد يجعلها أقل موثوقية، وقد يؤدي إلي التفسير الخاطئ لنتائج العمليات التشغيلية للمنشآت بسبب ما قد يصاحبها من تقلب كبير في الدخل من فترة لأخرى.

- التوجه المتزايد من المنظمات المهنية الدولية والمصرية نحو إصدار العديد من المعايير التي تدعم القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة، والتي كان آخرها إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان " قياس القيمة العادلة" بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٩/٧/٢٠١٥.

- اتساع نطاق تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة ليشمل الكثير من بنود القوائم المالية، فبعد أن كان استخدام القيمة العادلة يقتصر علي قياس الأصول والالتزامات المالية فقط، امتد ليشمل باقي بنود القوائم المالية.

## ٥/١ - منهج البحث Research Methodology :

اعتمد هذا البحث على المزج بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي. حيث قام الباحثون باستخدام المنهج الاستنباطي لدراسة مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة، والوقوف علي معوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ظل توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة، وذلك من خلال استعراض الدراسات السابقة بهدف التوصل إلي آليات للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة، بالإضافة إلي استنباط فروض البحث. ثم تم التحول إلى استخدام المنهج الاستقرائي لاستقراء واقع الممارسة المهنية في مصر من خلال الدراسة الميدانية التي تختبر فروض البحث.

## ٦/١ - حدود البحث Research Limitations :

تتمثل حدود هذا البحث فيما يلي:

- يتناول البحث مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة في ضوء إصدارات المنظمات المهنية الدولية والمصرية، ولن يتناول البحث معايير المحاسبة الأمريكية إلا بالقدر الذي يخدم هدف هذا البحث.

- يخرج عن نطاق هذا البحث استعراض النماذج الرياضية وأساليب التقييم المستخدمة في تقدير القيم العادلة.

### **٧/١- فروض البحث Research Hypotheses :**

في ضوء مشكلة البحث والهدف منه، يمكن صياغة فروض البحث في صورتها العدمية على النحو التالي:

**الفرض الرئيسي للبحث : لا يساعد الإطار المقترح في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية.**

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

**الفرض الأول :** لا توجد أية مشاكل مصاحبة للقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية.

**الفرض الثاني:** لا توجد أية معوقات لتطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية.

**الفرض الثالث :** لا تساعد الآليات المقترحة في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية.

### **٨/١- تنظيم البحث Proposed Structure :**

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه، فإنه سوف يتم تقسيم ما تبقي من هذا البحث على النحو التالي:

**المبحث الثاني :** الدراسات السابقة.

**المبحث الثالث :** إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية. ويشمل

النقاط التالية:

- مفهوم القيمة العادلة.
- مستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.
- مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.
- معوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.
- الآليات المقترحة للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.

**المبحث الرابع :** الدراسة الميدانية.

**المبحث الخامس :** الخلاصة والنتائج والتوصيات والمجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية.

**قائمة المراجع.**

**ملاحق البحث.**

## المبحث الثاني : الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القيمة العادلة، حيث تناول العديد من الباحثين موضوع القيمة العادلة من أبعاد أو زوايا مختلفة، ولقد حظي التعرف علي دور محاسبة القيمة العادلة في حدوث الأزمة المالية العالمية بالقدر الأوفر من هذه الدراسات، بينما تناولت دراسات أخرى عديدة مسألة المفاضلة بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة من منظور مزايا وعيوب كل نموذج، وتناول البعض الآخر دراسة أثر محاسبة القيمة العادلة علي الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، بينما تناولت دراسات أخرى أثر تطبيق القيمة العادلة علي الأسواق المالية.

فبينما يري مؤيدو محاسبة القيمة العادلة أنها توفر معلومات أكثر ملاءمة لمستخدمي التقارير المالية بالمقارنة بمحاسبة التكلفة التاريخية، كما أنها تضمن درجة أعلى من شفافية التقارير المالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية المعلومات الخاصة التي تفصح عنها الإدارة للمستخدمين، مما ينتج عنه تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. الأمر الذي يقود إلى كفاءة الأسواق المالية لتعكس القيمة الحقيقية لهذه المنشآت (صالح، ٢٠٠٩، ص ٢٧-٣٣؛ المليجي، كريمة، ٢٠١٢، ص ٩٠٤-٩٠٦؛ Palea and Maino, 2012,p.2; Sundgren,2013, p.244; Siekkinen,2016,pp.2-3). إلا أن معارضيها يرون أنه من الصعب الوصول للقيم العادلة في حالة عدم توفر أسعار سوقية حاضرة قابلة للمشاهدة، بالإضافة إلى أنها قد تؤدي إلى تقلب الربح من فترة لأخرى، علاوة على إمكانية استخدامها من جانب الإدارة لتطويع الربح. حيث تكمن المشكلة الرئيسية لمحاسبة القيمة العادلة في أن تقديراتها تصبح أقل موثوقية في حالة عدم توافر أسواق نشطة، حيث يقوم معدي التقارير المالية بالاعتماد علي تقديرات المستويين الثاني والثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وهذه المستويات بالطبع أقل موضوعية لأنها تبني في جانب كبير منها علي الأحكام الشخصية ويتدخل في تقديرها الحكم الذاتي للقائم بالقياس. وبالتالي فإن تقديرات القيمة العادلة تكون معرضة بصورة أكبر للتلاعب الإداري، الأمر الذي يدفع مستخدمي التقارير المالية للشعور بالقلق من احتمال قياس القيم العادلة بصورة انتهازية أو احتيالية (أبو الخير، ٢٠٠٩، ص ١٩١؛ صالح، ٢٠٠٩، ص ١٦-١٧؛ خليل، إبراهيم، ٢٠١٣، ص ٤٨٣؛ Palea and Maino,2012,p.10; Alexander et al,2012,pp.85-86; Leggett et al,2015,pp.162-163).

كما يري العديد من الباحثين أن محاسبة القيمة العادلة توفر معلومات هامة للمستخدمين تمكنهم من التنبؤ بقدرة المنشآت علي توليد التدفقات النقدية من أصولها، وذلك لأن التقلبات في القيم العادلة التي تُظهرها التقارير المالية قد تُمد المستخدمين بمعلومات هامة عن عدم التأكد المصاحب للتدفقات النقدية المستقبلية، حيث تشير



التقلبات الكبيرة في القيم العادلة إلى مخاطر مرتفعة، وبالتالي تحمل قيمة معلوماتية كبيرة لمستخدمي التقارير المالية (Ryan,2008,pp.12-14; Sundgren,2013,pp.244-248). وبالتالي فإن التوسع في استخدام قياسات وإفصاحات القيمة العادلة سوف يقلل من تكاليف الحصول على المعلومات، وذلك لأن معلومات القيمة العادلة سوف تساهم في نقل المزيد من المعلومات المحتملة للمستخدمين ، الأمر الذي يحد من تكاليف الوكالة costs of agency ، وبالتالي سوف يقلل ذلك من تكاليف الدين (Caskey and Hughes,2012,pp.503-504; Siekkinen,2016,p.3).

وفيما يتعلق بدور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية الأخيرة، يري معارضو محاسبة القيمة العادلة أنها قد ساهمت بشكلٍ جوهري في الأزمة المالية عن طريق التوجه الكامل نحو السوق (mark-to-market(MTM)) ، حيث طالبت المؤسسات المالية بكتابة أصولها المالية بأسعار السوق القابلة للملاحظة والتي تقل كثيراً عن القيم الأساسية لهذه الأصول في أوقات الأزمات المالية، الأمر الذي خلق دوامات للهبوط a downward spiral في الأسواق المالية عن طريق انتقال آثار العدوى للمؤسسات المالية الأخرى، مما أدى إلى زيادة حدة التقلبات وتفاقم الخطر بالنسبة للنظام المالي ككل. إلا أن مؤيدي محاسبة القيمة العادلة يرون أنها لعبت فقط دور الرسول الذي ضرب به المثل، والذي يتم الآن إطلاق النار عليه بلا مبرر، حيث لا توجد أدلة مقنعة حتى الآن على أن محاسبة القيمة العادلة هي التي أدت إلى الأزمة المالية العالمية الأخيرة وذلك لأن العديد من البنوك التي تعرضت للفشل يبدو أن فشلها راجع في الأساس لخسائر القروض المرتبطة بمحاسبة التكلفة التاريخية، وعدم وجود قواعد رقابية صارمة على عمليات الإقراض لهذه البنوك، والتوسع في عمليات التمويل من خارج الميزانية، واقتصار دور محاسبة القيمة العادلة على عكس حقيقة هذه الممارسات السيئة وذلك عن طريق تحسين الشفافية بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى توفير المعلومات في الوقت المناسب، وبالتالي وفرت معلومات القيمة العادلة إشارات للإنذار المبكر بحدوث الأزمة، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ التدابير والإجراءات التصحيحية المناسبة لعلاجها مبكراً، الأمر الذي ساعد على عدم تفاقم هذه الأزمة، وبالتالي كان من الأنسب المناداة بتعديل القواعد التنظيمية للبنوك بدلاً من المناداة بتعديل معايير محاسبة القيمة العادلة (صالح، ٢٠٠٩، ص ١٧-١٩؛ Laux and Leuz,2009,p.826).

حيث طالب الكونجرس الأمريكي في أكتوبر ٢٠٠٨ هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية (U.S. Securities and Exchange Commission(SEC) بدراسة دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة. ولذلك فقد قامت هيئة تنظيم وتداول الأوراق المالية الأمريكية SEC بفحص عينة تتكون من ٥٠ مؤسسة مالية من المؤسسات التي فشلت خلال الأزمة، وخلصت إلى أن محاسبة القيمة العادلة ليس لها دور فعال في هذا الفشل، وذلك لأن البنوك التي فشلت كان لديها القليل من الأصول

التي تتأثر بخسائر القيمة العادلة، وبالتالي تأثيرها على رأس مال البنوك كان منخفض للغاية، وحتى بالنسبة للبنوك التي أفصحت عن خسائر كبيرة للقيمة العادلة، يبدو أن فشلها راجع في الأساس إلى خسائر الائتمان المرتبطة بفقر قرارات الإقراض، ولا يرجع إلى التوجه نحو السوق من أجل بيع الأصول. وبالتالي تشير نتائج الدراسة إلى أن الكونجرس قد تسرع أو تعجل في مطالبة مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتغيير أو تعليق العمل بمعيار المحاسبة الأمريكي رقم SFAS NO. 157 (١٥٧) بعنوان "قياسات القيمة العادلة Fair Value Measurements" والذي يسرى على القوائم المالية التي تصدر في أو بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧ (Badertscher et al, 2012, pp.63-66).

ويري (المليجي، كريمة، ٢٠١٢، ص ٨٧٧؛ Sundgren, 2013, pp.243-245) أن المشكلة الكبرى في معيار قياس القيمة العادلة هي الالتزام الصارم بمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - حيث لم يجيز المعيار إمكانية الانتقال من مستوي هرمي إلى مستوي هرمي أدنى إلا في حالة عدم توافر تقييمات المستوي الهرمي الأعلى. علي الرغم من أن هذا الالتزام الصارم قد لا ينتج عنه دائماً أفضل تقييمات ممكنة. بينما يعارض ذلك كلاً من (Ryan, 2008, pp.14-15; Laux and Leuz, 2009, pp.826-831) ويجادلون بأنه لا يمكن القول بأن معايير محاسبة القيمة العادلة في حد ذاتها هي مصدر المشكلة أو الأزمة، وذلك لأن هذه المعايير قد سمحت صراحة للمنشآت بعدم الاعتماد على أسعار السوق المحروقة prices from fire sales في أوقات الأزمات المالية، وذلك في حالة توافر أدلة مقنعة للمنشآت بأن هذه الأسعار ناتجة عن مبيعات جبرية أو قسرية. وبالتالي قد منحت معايير محاسبة القيمة العادلة إدارات المنشآت حرية أو مرونة كافية للانتقال للتقييم علي أساس النماذج model-based fair values، إلا أن إدارات هذه المنشآت، ومعدّي القوائم المالية، ومراقبي الحسابات كان لديهم قلق كبير بشأن الانتقال للتقييم علي أساس النماذج، وذلك لخوفهم من مخاطر التقاضي litigation risks المرتفعة، وكذلك العقوبات القانونية الكبيرة والتي قد تصل إلي أحكام بالسجن، والتي زادت مؤخراً بموجب قانون ساربينز أوكسلي لعام ٢٠٠٢ Sarbanes-Oxley Act of 2002. ويزداد هذا القلق أو الخوف في البيئات التي تشهد مخاطر تقاضي مرتفعة، والتي يوجد فيها جهات رقابة قوية وفعالة.

كما أن الانتقاد الموجه لمحاسبة القيمة العادلة في أوقات التضخم، بأنها تسمح بقياس البنود علي أساس الأسعار السائدة في السوق والتي تكون أسعار فقاعية أو وهمية bubble prices (وهي الأسعار التي تفوق كثيراً القيم الأساسية أو الحقيقية للبنود)، وبالتالي فإن تبني محاسبة القيمة العادلة سيؤدي إلي تشويه التقارير المالية لإظهارها مكاسب غير محققة مبالغ فيها. هذا الانتقاد مردودٌ عليه، وذلك لأن هذه الأسعار الفقاعية حتماً ستنفجر، ووقتها ستعود هذه الأسعار الفقاعية إلي مستوياتها الطبيعية بعد فترة، وبالتالي ستلاشي هذه المكاسب غير المحققة. وبالمثل في أوقات

الأزمات المالية وكساد الأسواق تكون الأسعار السوقية أدنى من مستوياتها الطبيعية، الأمر الذي ينتج عنه إظهار التقارير المالية لخسائر غير محققة بشكل مبالغ فيه، ولكن ليس من الطبيعي أن ترتفع هذه الأسعار السوقية لتصل لمستوياتها الطبيعية بعد فترة، ووقتها سنتلاشي هذه الخسائر غير المحققة علي المدى الطويل طالما أن المنشأة تحتفظ بالبند ولم تتعامل بهذه الأسعار غير الطبيعية. وبالتالي إذا كان هناك من اتهام يجب أن يوجه فليوجه لمحاسبة التكلفة التاريخية لأنها ستظهر القيم التي نشأت أو تم التعهد بها في أوقات التضخم و/ أو الأزمات المالية بقيم تزيد و/ أو تقل كثيراً عن قيمتها الأساسية أو الحقيقية دون وجود آلية لتلاشي آثار ذلك في حالة انخفاض و/ أو ارتفاع هذه الأسعار لمستوياتها الطبيعية علي المدى الطويل (Ryan,2008,pp.11-17).

وبالتالي، فقد اتفقت العديد من الدراسات علي أن العودة لمحاسبة التكلفة التاريخية لن يكون أبداً هو العلاج لمشاكل محاسبة القيمة العادلة، وذلك لأن محاسبة التكلفة التاريخية تفود إلي مشاكل أسوأ وأكثر حدة من مشاكل القيمة العادلة، فمحاسبة التكلفة التاريخية تؤدي إلي خلق أو تراكم احتياطات سرية أو مخبأة hidden reserves وهي المكاسب غير المحققة التي تحتفظ بها المنشآت ثم تختار إدارات هذه المنشآت توقيت الاعتراف بهذه المكاسب وفقاً لتفضيلاتها، ويطلق علي هذه العملية المتاجرة بالمكاسب gains trading ، وبالتالي إذا كانت محاسبة القيمة العادلة قد لا توفر معلومات ملائمة في بعض الأوقات، فإن محاسبة التكلفة التاريخية لا توفر معلومات ملائمة في كثير من الأوقات. وبالتالي، فإنه يمكن القول بأن قياسات القيمة العادلة حقاً عادلة بما فيه الكفاية، وخصوصاً إذا ما صاحب هذه القياسات إفصاحات ذات جودة عالية حول الطرق المستخدمة والافتراضات المطبقة في حسابات القيمة العادلة (Ryan,2008,p.2; Laux and Leuz,2009,p.827; Sundgren,2013,pp.249-250).

### المبحث الثالث : إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية:

- اتساقاً مع هدف البحث، فسوف يتم تقسيم هذا المبحث علي النحو التالي:
- مفهوم القيمة العادلة.
  - مستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة.
  - مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.
  - معوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.
  - الآليات المقترحة للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.

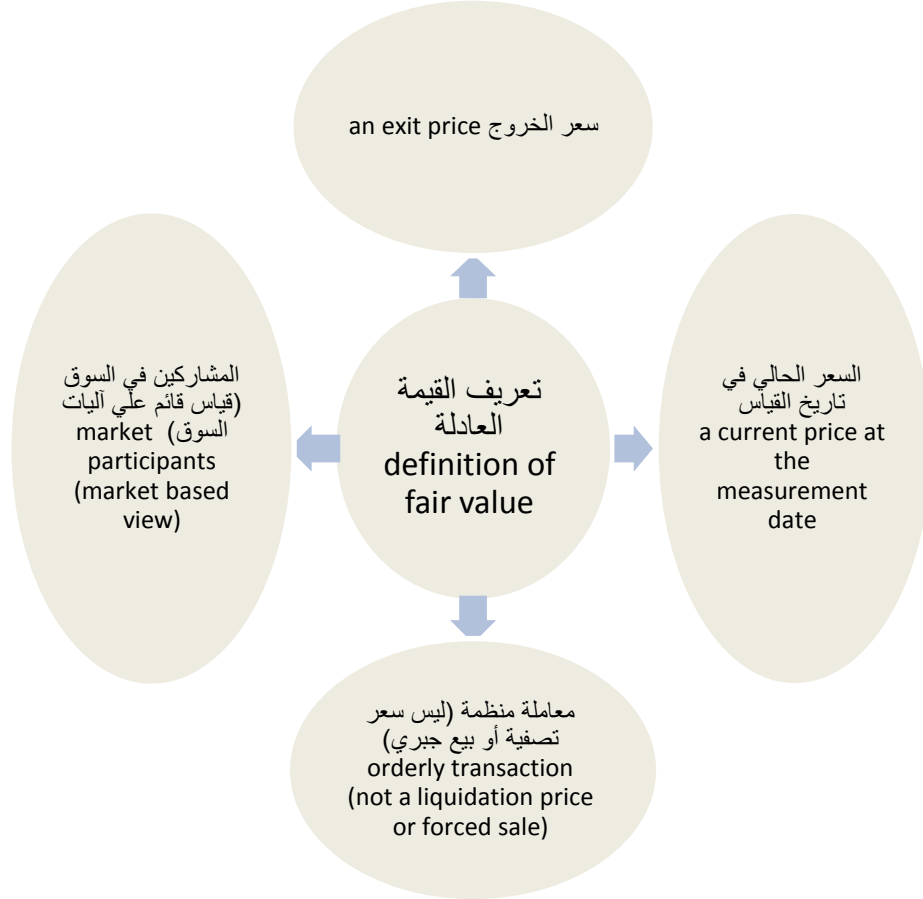
### ١/٣ - مفهوم القيمة العادلة :

عرفت معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee (IASC) (مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حالياً) القيمة العادلة في كل معيار سمح بها وفقاً لمتطلبات الأصل أو الالتزام محل المعيار، وذلك لعدم وجود معيار خاص بالقيمة العادلة حتى مايو ٢٠١١ ، حيث عرفت العديد من معايير المحاسبة الدولية (IAS NO.16, IAS NO.32, IAS NO.36, IAS NO.38, IAS NO.39, IAS NO.40, IAS NO.41) القيمة العادلة بأنها " المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل، أو سداد الالتزام، بين أطراف متكافئة ومطلعة وراغبة في التعامل علي أساس تجاري بحت " (محاريق، ٢٠١٣، ص١٢)، وهو نفس التعريف الوارد بمعايير المحاسبة المصرية المناظرة ( أرقام ١٠، ٢٥، ٣١، ٢٣، ٢٦، ٣٤، ٣٥) الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ (قبل إلغاء العمل بها اعتباراً من تاريخ ٢٠١٥/٧/٩ بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥) حيث عرفت القيمة العادلة علي أنها "القيمة التي يمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلي بيئته من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة"(معايير المحاسبة المصرية، ٢٠٠٦).

وفي ١٢ مايو ٢٠١١ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣ IFRS 13 بعنوان "قياس القيمة العادلة"، ويهدف هذا المعيار إلي توحيد المفاهيم المحاسبية الواردة في المعايير الأخرى علاوة علي تحديد المداخل المقبولة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام الذي يتناوله كل معيار من المعايير الأخرى، وقد عرف هذا المعيار القيمة العادلة بأنها " السعر الذي يمكن استلامه مقابل بيع أصل أو الذي يمكن دفعه لنقل أو تحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس The price that would be received to sell an asset or paid to transfer a liability in an orderly transaction between market participants at the measurement date " (IFRS13,2011,p.473) ، وهو نفس التعريف الوارد بمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٥ بعنوان " قياس القيمة العادلة " الصادر بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ ضمن معايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥ (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص١١٥١).

ويوضح الشكل التالي العناصر أو الركائز الأساسية لتعريف القيمة العادلة:

شكل رقم (٣-١)  
العناصر أو الركائز الأساسية لتعريف القيمة العادلة



المصدر: (watchman,2011,p.4)

والمعاملة المنظمة an orderly transaction هي المعاملة التي تتم في ظروف عادية يمارس فيها المشاركون في السوق (البائعين والمشتريين) أنشطة التسويق التي تم الاعتياد عليها، وبالتالي فإن التصفية الجبرية أو القسرية A forced liquidation لا تعد معاملة منظمة (Sundgren,2013,p.243). وبالتالي، فإن المعاملات التي تتم في ظل الظروف التالية تخرج عن نطاق المعاملة المنظمة (عباس، ٢٠١٣، ص ٩١-٩٢):

- المعاملات التي تتم بين أطراف ذوي علاقة.
- إذا كانت وحدة النقد المستخدمة في السوق تختلف عن وحدة النقد الواجب استخدامها لتقييم الأصل أو الالتزام.

- المعاملات التي لا تستند إلي قوة الأسواق، كما في حالات التصفية أو المبيعات الجبرية.
- إذا كان السوق الذي تتم فيه المعاملة يختلف عن السوق الذي تباع أو تشتري فيه المنشأة هذه الأصول أو الالتزامات.

ويتفق الباحثون مع ما توصل إليه (Ryan,2008,pp.14-15;Laux and Leuz,2009,pp.827-831) بأن وجود كلمة "معاملة منظمة " جنباً إلي جنب مع كلمة " في تاريخ القياس " في تعريف القيمة العادلة يعكس دلالات كثيرة، فالقيمة العادلة ليست بالضرورة أن تكون هي القيمة القابلة للتحقق حالياً للمعاملات، وإنما هي قيمة افتراضية أو متصورة hypothetical value تعكس أسعار المعاملة العادلة حتى إذا كانت الظروف الحالية لا تدعم مثل هذه المعاملات. وبالتالي فإن المعيار قد سمح للمنشآت ضمناً implicitly وليس صراحةً explicitly بعدم استخدام الأسعار السوقية الناتجة عن مبيعات جبرية أو قسرية في أسواق غير سائلة (كأوقات الأزمات الائتمانية) ولكن بشرط أن تقدم إدارات هذه المنشآت أدلة مقنعة بأن هذه الأسعار السوقية أو معلومات السوق الأخرى ناتجة عن مبيعات جبرية أو قسرية في أسواق غير سائلة.

ويقصد بالمشاركين في السوق، المشترون والبائعون في السوق الأساسي (أو السوق الأكثر مزايا أو نفعاً) للأصل أو الالتزام، والذين تتوافر لديهم كافة الخصائص التالية (خليل، إبراهيم، ٢٠١٣، ص ص ٤٧٥-٤٧٦ ؛ فريد، ٢٠١٣، ص ٣٠٤):

- الاستقلالية عن بعضهم البعض، أي أنهم لا يكونوا من الأطراف ذوي العلاقة، بمعنى أن يسعى كل طرف للتفاوض حول أفضل الشروط التي يمكن الحصول عليها من الطرف الآخر.
- المعرفة، والفهم بدرجة كافية عن الأصل أو الالتزام باستخدام كافة المعلومات المتاحة، والتي تشمل معلومات تم الحصول عليها من خلال بذل العناية الواجبة، بحيث لا تتوافر معلومات هامة لدي أحد الأطراف دون الطرف الآخر.
- الرغبة في إبرام العملية للأصل أو الالتزام.
- القدرة علي إبرام العملية للأصل أو الالتزام.

وبالتالي فإن قياس القيمة العادلة هو قياس قائم علي آليات السوق Market-Entity-Specific Based Measurement وليس قياس خاص بالمنشأة Entity-Specific Measurement ، وبالتالي فإن قياس القيمة العادلة سوف يعتمد علي الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، كما أنه من خصائص المشاركين في السوق أنهم مستقلون عن بعضهم البعض، وذلك حتى لا تنشأ بينهم مصلحة مشتركة يسعيان لتحقيقها عن طريق عملية التبادل بالتأثير في السعر

زيادة أو نقصاً. وقد ورد في معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣ IFRS 13 أنه من خصائص المشاركين في السوق أن يكونوا مستقلون عن بعضهم البعض، بينما معيار المحاسبة الأمريكي رقم ١٥٧ قد نص علي أنه من خصائص المشاركين في السوق أن يكونوا مستقلين عن وحدة التقرير. وبالتالي يرى الباحثون أن المعيار الدولي قد اشترط توافر قدر أكبر من الاستقلالية للمشاركين في السوق بالمقارنة بالمعيار الأمريكي، وذلك لتجنب وجود أية ضغوط أو ممارسات أو اتفاقات من قبل إدارات المنشآت تجاه المشاركين في السوق بهدف التأثير علي الأسعار السوقية للتحرك في اتجاه معين يتوافق مع دوافع أو رغبات إدارات هذه المنشآت.

كما أن تعريف القيمة العادلة يركز علي السعر الذي سوف يتم تسلمه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام (سعر الخروج أو البيع)، وليس السعر الذي سوف يتم دفعه للاستحواذ أو الحصول علي أصل أو سوف تتسلمه مقابل نشأة أو التعهد بالالتزام (سعر الدخول أو الشراء an entry price) (Grayson,2008,p.3). وتفضل إدارات المنشآت التقرير عن أسعار الخروج أو البيع بدلاً من التقرير عن أسعار الدخول أو الشراء، لأن الأولي قابلة للملاحظة بالنسبة للعديد من المنتجات والخدمات والأصول، بينما الثانية لا تكون قابلة للملاحظة وتعكس كفاءة الإدارة في بعض الحالات، وبالتالي لا ترغب الإدارة في التقرير عنها. فعلي سبيل المثال، إذا افترضنا أن المنشأة تقوم بشراء معدات من أسواق عديدة، وتستطيع الإدارة الوصول إلي سوق تحصل منه علي أسعار تنافسية، وبالتالي لا تفضل الإدارة التقرير عن أسعار الدخول أو الشراء لأنها ستعمل علي نقل معلومات هامة للمنافسين عن الأسواق التي تحصل منها المنشأة علي مدخلات الإنتاج، وبالتالي تفضل الإدارات التقرير عن أسعار الخروج أو البيع حتى تتمكن من إخفاء حقيقة نشاطها عن المنافسين، وبالتالي تتجنب الآثار السلبية علي مركزها التنافسي (أبو الخير، ٢٠٠٩، ص ٢٠٩-٢١٩).

ويري (Palea and Maino,2012,p.6) أن تعريف القيمة العادلة علي أنها سعر الخروج أو البيع يناسب فقط تقييم الأصول قصيرة الأجل والتي يكون لها أسواق حاضرة، أما تقييم الأصول طويلة الأجل (مثل الاستثمار في الأسهم الخاصة، والتي يتم الاستثمار فيها عادةً من أجل تحقيق هدف إستراتيجي، والتي ترغب المنشآت في الاحتفاظ بها دون وجود نية لبيعها أو التخلص منها علي المدى القصير) فلا يناسبها تعريف القيمة العادلة علي أنها سعر الخروج أو البيع، ولكن المفهوم الأنسب هنا للقيمة العادلة هو الاعتماد علي القيمة الاستخدامية للأصل value in use (وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية المتوقع أن يولدها هذا الأصل).

## ٢/٣ - مستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة Fair Value Hierarchy :

حيث حدد معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣ IFRS 13 (ويقاله معيار المحاسبة المصري رقم ٤٥) مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (في الفقرات من ٧٢-٩٠) عن طريق تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات، وذلك لزيادة الاتساق والقابلية للمقارنة لقياسات القيمة العادلة والافصاحات ذات العلاقة، وهذه المستويات الثلاثة يمكن عرضها علي النحو التالي (Laux and Leuz,2009,pp.827; IFRS13,2011,pp.484-488; Palea and Maino,2012,p.5; watchman,2011, p.13;Leggett et al,2015 ,p.163;Badia et al,2015,p.8;Fernandes ,2016,p.32 المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ص ١١٦٦-١١٧١):

### أولاً: مدخلات المستوى الأول Level 1 Inputs :

وتتمثل مدخلات المستوى الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة، والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس. ويعتبر السعر المعلن في سوق نشط الدليل الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، ويتعين استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة كلما أمكن ذلك. كما أن مدخلات المستوى الأول للعديد من الأصول والالتزامات المالية تكون متاحة في العديد من الأسواق النشطة (علي سبيل المثال، في بورصات مختلفة)، وتبعاً لذلك، يتم التركيز علي ما يلي عند قياس القيمة العادلة وفقاً لمدخلات المستوى الأول:

- السوق الأساسي للأصل أو الالتزام، وفي حالة عدم وجود سوق أساسي يكون الاعتماد علي السوق الأكثر مزايا أو نفعاً للأصل أو الالتزام؛ و
- ما إذا كان بإمكان المنشأة أن تبرم معاملة أو صفقة للأصل أو الالتزام بسعر ذلك السوق في تاريخ القياس.

ويري الباحثون أن السعر السوقي المعلن في سوق نشط ليس دائماً هو السعر العادل للأصل. فمثلاً، إذا كانت الأسهم المتداولة لشركة معينة في البورصة تمثل ٢٠% من أسهم الشركة. وكان هناك إثنين من المساهمين يمتلك كل واحد منهم ٤٠% من أسهم الشركة. فمعني ذلك أن الأسهم المتداولة في البورصة لا بد أن يتضمن تسعيرها ما يسمى بعلاوة السيطرة control premium ، وقد تكون علاوة السيطرة أعلى من سعر السهم نفسه، لأن من يشتري هذه الأسهم سيكون له حق التصويت voting power في الشركة، ويستطيع إدارة هذه الشركة بالطريقة التي يَفضلها. وليس أدل علي ذلك من قضية التحكيم الشهيرة بين شركتي فرانس تليكوم وأوراسكوم تليكوم بخصوص رغبة شركة فرانس تليكوم في شراء حصة شركة أوراسكوم تليكوم في الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول "موبينيل". حيث تقدمت شركة



فرانس تليكوم بعرض إلي السيد/ نجيب ساويرس رئيس مجلس إدارة شركة أوراسكوم تليكوم لشراء السهم مقابل ٢٣٧ جنييه، إلا أن شركة أوراسكوم تليكوم رفضت العرض المقدم علي الرغم من أن سعر السهم السوقي كان يبلغ وقتها ١٣٧,٨٩ جنييه في ١٣ فبراير ٢٠١٢ . وبعد فترة طويلة من الجدل استمرت أكثر من ٣ سنوات، وافقت شركة أوراسكوم تليكوم علي بيع حصتها مقابل ٢٠٢,٥ جنييه للسهم، بالإضافة إلي ترضية مالية حصلت عليها شركة أوراسكوم تليكوم في صورة عقد خارجي تبلغ قيمته ٣٠٠ مليون دولار لبيع حق الإدارة لصالح الشريك الفرنسي " شركة فرانس تليكوم" (اراب فاينانس لتداول الأوراق المالية، ٢٠١٠/٥/٥، ٢٠١٢/٢/١٤).

### **ثانياً: مدخلات المستوى الثاني Level 2 Inputs :**

تتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات بخلاف الأسعار المعلنة وفقاً للمستوي الأول، بشرط أن تكون هذه المدخلات قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر. وتتضمن مدخلات المستوى الثاني ما يلي:

( أ ) الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مشابهة similar في أسواق نشطة.

( ب ) الأسعار المعلنة لأصول أو التزامات مطابقة identical أو مشابهة similar في أسواق غير نشطة.

( ج ) المدخلات الأخرى القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة، علي سبيل المثال:

- أسعار الفائدة ومنحنيات العائد القابلة للملاحظة والمعلن عنها بصفة دورية.
  - التقلبات الضمنية أو الكامنة implied volatilities .
  - الهوامش الائتمانية credit spreads أو التصنيف الائتماني.
  - سرعة المدفوعات السابقة.
  - معدلات التخلف عن السداد.
  - درجة المخاطر.
- ( د ) مدخلات مشتقة من السوق market-corroborated ، سواء بالاعتماد علي أسلوب الارتباط أو غيره من الأساليب الأخرى.

وبالتالي، فإن المستوى الثاني للمدخلات يعتمد علي بيانات مستمدة أو مشتقة من السوق، وقد تكون هذه المدخلات أو البيانات قابلة للملاحظة بشكل مباشر (كالأسعار المعلنة التي تكون بحاجة لتعديلها لتعكس الاختلاف أو نقص السيولة للبنود المُقيمة)، أو قد تكون قابلة للملاحظة بشكل غير مباشر (مدخلات أخرى قابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام عدا الأسعار المعلنة – مدخلات مشتقة من السوق)، ويتوقف مقدار التعديل المنتظر إدخاله علي مدخلات المستوى الثاني علي العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام، وهذه العوامل تشمل:

- حالة الأصل أو موقعه.
- مدي ارتباط المدخلات بالبنود القابلة للمقارنة للأصل أو الالتزام.

- حجم أو مستوي النشاط في الأسواق التي استمدت منها هذه المدخلات.

وبالتالي، يرى الباحثون أن درجة الذاتية التي تحيط بقياسات القيمة العادلة وفقاً للمستوي الثاني من مستويات التسلسل الهرمي للمدخلات ترجع إلي عاملين هما:

- ( أ ) الحرية الممنوحة للقائم بالقياس في اختيار نموذج دون غيره، فالمدخلات التي يبني عليها النموذج قابلة للملاحظة سواء بشكل مباشر (بالاعتماد علي أسعار معلنة لأسواق أقل نشاطاً وتعديلاً) أو بشكل غير مباشر (بالاعتماد علي أسعار الفائدة السائدة في السوق، منحنيات العائد وغيرها)، وإنما الاختلاف في القياس يرجع إلي تفضيل القائم بالقياس لنموذج دون غيره.
- ( ب ) خبرة القائم بالقياس، لأن ما هو ملاحظ بالنسبة للشخص الخبير قد لا يكون ملاحظ بالنسبة للشخص المبتدئ.

### **ثالثاً: مدخلات المستوي الثالث Level 3 Inputs :**

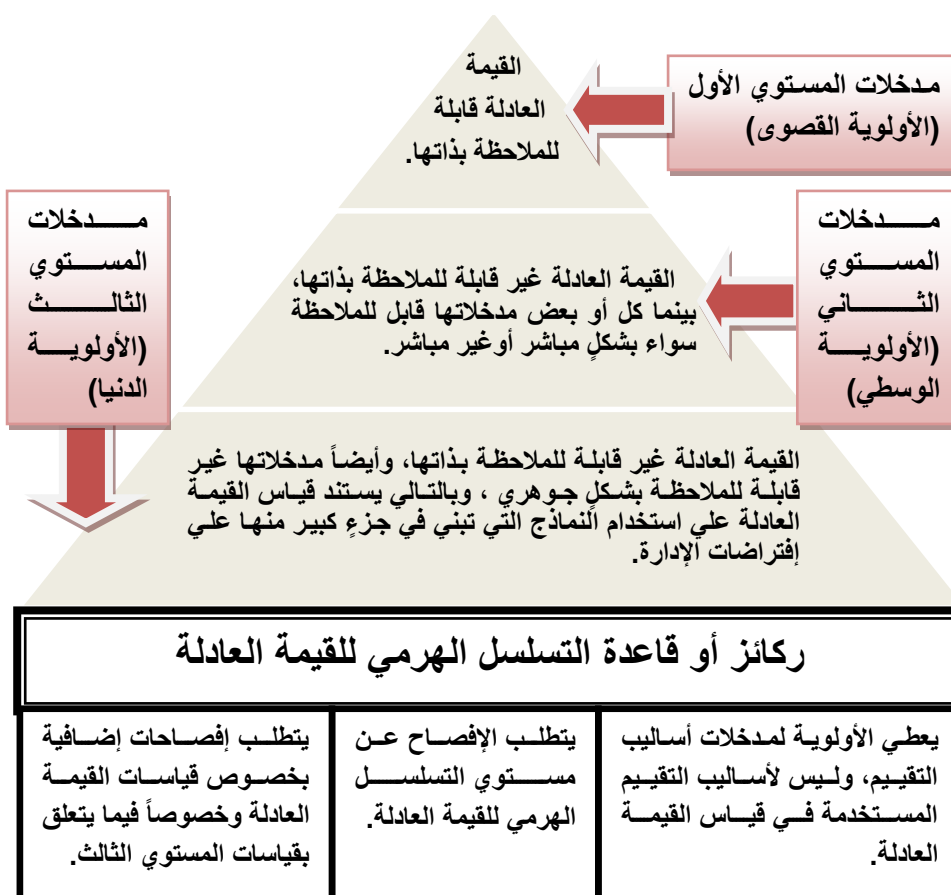
وتتمثل مدخلات المستوي الثالث في المدخلات غير القابلة للملاحظة للأصل أو الالتزام، وذلك إما لأن نشاط السوق ضئيل أو عدم توافر أية بيانات من السوق للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. ومع ذلك يظل هدف قياس القيمة العادلة هو ذاته – أي سعر الخروج أو البيع في تاريخ القياس من وجهة نظر مشارك السوق الذي يحتفظ بالأصل أو يدين بالالتزام – وبالتالي يجب أن تعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات المتصورة التي كان سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الافتراضات بشأن مستوي الخطر. وتتضمن الافتراضات بشأن مستوي الخطر كلاً من الخطر الملازم أو المتأصل في أسلوب تقييم بعينه (مثل نموذج تسعير مستخدم لقياس القيمة العادلة)، والخطر الملازم أو المتأصل في مدخلات أسلوب التقييم (مثل أسعار الفائدة ومنحنيات العائد).

ويجب علي المنشأة تطوير المدخلات غير القابلة للملاحظة باستخدام أفضل معلومات متوفرة وفقاً للظروف. وعند تطوير المدخلات غير القابلة للملاحظة يمكن للمنشأة أن تبدأ ببياناتها الداخلية الخاصة، ولكن يتعين عليها تعديل تلك البيانات في حالة وجود معلومات متوفرة بشكل معقول بأن المشاركين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئاً خاصاً بالمنشأة غير متاح للمشاركين في السوق (علي سبيل المثال، تميز خاص بالمنشأة). ولا تحتاج المنشأة إلي بذل جهود مضنية أو مكثفة للحصول علي معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق، ولكن يجب علي المنشأة أن تأخذ بعين الاعتبار كافة المعلومات المتعلقة بافتراضات مشارك السوق التي تتوافر للمنشأة بشكل معقول.

وتعتبر مدخلات المستوي الأول هي المقياس الأكثر موثوقية للقيمة العادلة، وبالتالي يعطي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية القصوى أو الأعلى highest

priority للأسعار المعلنة غير المعدلة في أسواق نشطة للأصول أو الالتزامات المطابقة (مدخلات المستوي الأول)، والأولوية الدنيا lowest priority للمدخلات غير القابلة للملاحظة (مدخلات المستوي الثالث) (Watchman,2011,p.13). ويوضح الشكل التالي مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

شكل رقم (٣-٢)  
مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة



المصدر: (إعداد الباحثين)

وبالتالي، يرى الباحثون أن مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة تركز على ثلاث ركائز أساسية، وهي:

(١) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة يعطي الأولوية لمدخلات أساليب التقييم، وليس لأساليب التقييم المستخدمة في قياس القيمة العادلة، وبالتالي يمكن تصنيف أسلوب القيمة الحالية ضمن المستوي الثاني أو المستوي الثالث للمدخلات، ويعتمد ذلك على المستوي الذي ستصنف فيه المدخلات التي تعتبر جوهرية أو هامة للقياس

ككل، بمعنى هل هي مدخلات قابلة للملاحظة بشكل جوهري أم لا ؟ فإذا كانت مدخلات أسلوب القيمة الحالية قابلة للملاحظة بشكل جوهري، فإن أسلوب القيمة الحالية سوف يقع في المستوى الثاني، أما إذا كانت مدخلات أسلوب القيمة الحالية غير قابلة للملاحظة بشكل جوهري، فإن أسلوب القيمة الحالية سوف يقع في المستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمي لتصنيف مدخلات قياس القيمة العادلة (IFRS13,2011,pp.484-485; TEGOVA,2013,pp.4-5).

(٢) يجب علي المنشأة أن تتضمن إفصاحاتها بالنسبة للبنود التي يجري قياسها بالقيمة العادلة كل من: مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، مبالغ أي تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وأسباب قيام المنشأة بإجراء تلك التحويلات، وصفاً لأسلوب أو أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة سواء بالنسبة لقياسات القيمة العادلة المتكررة (التي تتطلبها معايير المحاسبة الأخرى في نهاية كل فترة مالية) أو غير المتكررة (التي تتطلبها معايير المحاسبة الأخرى في ظروف معينة).

(Watchman,2011,p.13;TEGOVA,2013,pp.5-6).

(٣) يجب علي المنشأة التوسع في إفصاحاتها بالنسبة للبنود التي يجري قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للمستوى الثالث من مستويات التسلسل الهرمي، وأن يشمل هذا الإفصاح تقديم وصف تفصيلي أو سردي a narrative description لحساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المدخلات غير القابلة للملاحظة (IFRS13,2011,p.490;Watchman,2011,p.13).

وفي بعض الحالات، قد تكون المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تقع ضمن مستويات مختلفة لتسلسل القيمة العادلة، وبالتالي يجب تصنيف قياس القيمة العادلة ككل في نفس مستوى تسلسل القيمة العادلة لمدخلات المستوى الأدنى التي تعتبر جوهرياً للقياس ككل (KPMG,2013,p.46). فمثلاً عندما يتطلب قياس القيمة العادلة إجراء تعديل علي أحد المدخلات القابلة للملاحظة (مدخلات المستوى الثاني)، وكان هذا التعديل يعتمد علي استخدام مدخلات غير قابلة للملاحظة بشكل جوهري (مدخلات المستوى الثالث)، ويؤثر هذا التعديل بشكل جوهري علي قياس القيمة العادلة ككل، ففي هذه الحالة يجب إعادة النظر في تصنيف قياس القيمة العادلة ككل ضمن المستوى الثالث للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة. (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ١١٦٧; IFRS13,2011,p.485).

### ٣/٣ - مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة:

وفيما يلي أهم مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة:

(١) أنه في حالة عدم توافر أسعار سوقية حاضرة قابلة للملاحظة، تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تُبنى علي تقديرات النماذج الرياضية، وهذه النماذج تعتمد على مدخلات قد تكون قابلة للملاحظة أو غير قابلة للملاحظة، بالإضافة إلى

- كونها نماذج ذاتية تعتمد على الحكم الشخصي للقائم بالقياس، كما أنها تعتمد في جزء كبير منها على افتراضات الإدارة، الأمر الذي يؤثر سلباً على ثقة مستخدمي التقارير المالية في تلك القياسات (Alexander et al,2012,pp.85-86).
- (٢) أن القيم العادلة بخلاف تلك التي اعتمدت على الأسعار المتداولة المعلنة يمكن أن تؤدي إلى التلاعب بسهولة من قبل المديرين الانتهازيين والمتفائلين، وبالتالي خلقت مشاكل إضافية لرقابة مراقبي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية لعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات. وأفضل مثال على ذلك، أن انهيار شركة إنرون للطاقة كان بسبب الاستخدام الواسع النطاق لتقديرات المستويين الثاني والثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (Palea and Maino,2012,pp.10).
- (٣) أن هناك مخاطر أخلاقية للتوجه نحو القيمة العادلة تتمثل في محاولة تضخيم أصول المنشأة، وذلك بغرض الحصول على تمويل أكبر للمشروعات الاستثمارية التي تنوي المنشأة الاستثمار فيها (Caskey and Hughes,2012,pp.487-488).
- (٤) أن قياس القيمة العادلة على أساس بند دون آخر item-by-item (بمعنى أن تختار المنشأة التقرير عن بعض البنود بالقيمة العادلة بينما تظل باقي البنود مقيمة بالتكلفة التاريخية) يؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة والاتساق ويزيد من فرص التلاعب الإداري (Leggett et al,2015,pp.160-170).
- (٥) إن القياس المحاسبي بالقيمة العادلة للأصول غير المالية سيظل واحداً من أهم المشاكل التي تواجه محاسبة القيمة العادلة في الوقت الحالي على الأقل. وذلك لصعوبة الحصول على أسعار سوقية قابلة للملاحظة للعديد من الأصول غير المالية (وأهمها الاستثمارات العقارية) دون تحمل تكلفة، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية قابلة للملاحظة، يتعين على المنشأة الاستعانة بخبير متخصص أو مقيم لتقدير القيمة العادلة للأصول غير المالية بشكل موثوق فيه، وتعد عملية الاستعانة بالخبراء مكلفة أيضاً على الرغم من أن معيار قياس القيمة العادلة لم يلزم بذلك، وقد تضطر المنشأة للاستعانة بأكثر من خبير ثم تفاضل بينهم وذلك لأن التقييم العقاري يمكن أن يتفاوت من خبير لآخر. وقد سمح معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ IAS NO.16 للمنشأة بإعادة تقييم الأصول على فترات متباعدة (خمس سنوات)، ونتيجة للتكلفة التي تتحملها المنشأة فإنه من المتوقع أن تختار الإدارة التوقيت الذي يحقق مصالحها لإعادة تقييم الأصول الثابتة أو الاستثمارات العقارية بواسطة خبير، الأمر الذي يزيد من فرص التلاعب الإداري عن طريق قيام الإدارة بإعداد هذه التقديرات دون الاستعانة بالخبراء وذلك لرغبتها في عدم تحمل هذه التكلفة المرتفعة أو الإبقاء على القيمة العادلة عند تقديراتها السابقة وتعلن الإدارة عدم تغييرها في نهاية السنة المالية الحالية على الرغم من أن هذه القيم قد تغيرت بشكل جوهري، وبالتالي فإن القيمة العادلة لا توفر الدقة المطلقة في الأرقام

المحاسبية، حيث لن تتبع المنشأة الأصل عقب عملية التقييم بنفس القيمة المقدرة (أبو الخير، ٢٠٠٩، ص ص ١٩١-٢٢٠).

(٦) أن التقارير المالية المعدة وفقاً لمقاييس القيمة العادلة تعد أكثر تقلباً فيما يتعلق بالأرباح المعلن عنها إذا ما قورنت بالتقارير المالية وفقاً للتكلفة التاريخية. وأن هناك ثلاثة مصادر لهذه التقلبات: المصدر الأول، يعود إلى التقلب في القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات؛ المصدر الثاني، يتعلق بأخطاء تقدير التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأصول والالتزامات؛ المصدر الثالث، يعود إلى تطبيق النموذج المختلط في القياس المحاسبي (بمعنى قياس بعض البنود بالقيمة العادلة بينما تظل باقي البنود مقاسه بالتكلفة التاريخية). ويصنف المصدر الأول لتلك التقلبات بالأثر الإيجابي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، في حين يصنف المصدرين الثاني والثالث بالأثر السلبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة (فريد، ٢٠١٣، ص ٣٠٤).

(٧) الالتزام الصارم بمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة قد لا ينتج عنه دائماً أفضل تقييمات ممكنة (Sundgren, 2013, p.244). فاستخدام أسعار الخروج أو البيع في أوقات الأزمات المالية يؤدي إلى نتائج ضارة مضاعفة، حيث تعكس الأسعار المتداولة المعلنة في أسواق نشطة نقص السيولة المتوفرة في الأسواق ولا تعكس العوائد أو التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، الأمر الذي يدفع هذه الأسعار إلى أدنى مستوياتها، الأمر الذي يجعل أسعار الخروج تبتعد كثيراً عن القيم الحقيقية أو الأساسية (القيمة الاستخدامية value in use أو القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة)، وخصوصاً بالنسبة للأصول طويلة الأجل التي يتم الاستثمار فيها والاحتفاظ بها بغرض تحقيق عوائد علي المدى الطويل.

(٨) أن الإرشادات التي يتم استخدامها في كيفية قياس القيمة العادلة غير متسقة أو غير متوافقة بصفة دائمة في مختلف المعايير الدولية والمصرية التي تشير إلى القيمة العادلة، ويرجع سبب عدم اتساق متطلبات قياس القيمة العادلة والمعلومات المتعلقة بها إلى التنوع في الممارسة العملية، ويؤدي عدم الاتساق إلى الحد من إمكانية مقارنة المعلومات التي توفرها التقارير المالية (Hegazy, 2014, p.2).

### ٤/٣ - معوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة:

بالإضافة إلى المشاكل السابقة، توجد عدة معوقات لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، ومن أهم تلك المعوقات ما يلي (درويش، ٢٠٠٧، ص ص ٢٠٣-٢٠٦؛ المليجي، كريمة، ٢٠١٢، ص ٨٨٦؛ عباس، ٢٠١٣، ص ص ٥٥-٦٢):

- إغفال معايير محاسبة القيمة العادلة لبعض المبادئ والأسس المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمتعارف عليها منذ زمن بعيد كالحيلة والحذر والتكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد.
- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية من قبل المنشآت، وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير مُنتجة للتوصل إلى مقاييس موثوق بها للقيمة العادلة للبنود محل

التقييم (ومن أهمها تكلفة الاستعانة بالخبراء) مما قد يؤدي إلي زيادة تكلفة التطبيق عن العائد من ورائها.

- عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة، الأمر الذي أدى إلي وجود تباين في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من ناحية، وعدم التطبيق السليم لهذه المعايير من ناحية أخرى.
- طول الفترة الزمنية التي يتطلبها إعداد وعرض معلومات القيمة العادلة، الأمر الذي يترتب عليه عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية من ناحية، والتأخر في توصيل المعلومات إلي مستخدميها من ناحية أخرى، وافتقار المعلومات المحاسبية إلي خاصية التوقيت المناسب لمتخذي القرارات من ناحية ثالثة.
- إمكانية تصديق بعض إدارات المنشآت علي توزيع الأرباح من المكاسب غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة، أو القيام بزيادة رأس المال عن طريق هذه المكاسب، الأمر الذي يؤدي إلي تآكل رأس مال هذه المنشآت، وهذا ما يسمى بخطر سوء توزيع المكاسب غير المحققة.

ويرى الباحثون أنه لا يجب النظر لمحاسبة القيمة العادلة علي أنها هدف في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف التقارير المالية " الهدف العام للتقارير المالية هو توفير معلومات مالية عن الوحدة محل التقرير والتي تفيد المساهمين الحاليين والمرتبطين، والمقرضين، والدائنين في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد. وهذه المعلومات المفيدة لاتخاذ قرارات تخصيص الموارد ربما تكون مفيدة لمستخدمين آخرين للتقارير المالية بخلاف مقدمي رأس المال"، وطالما نظرنا لمحاسبة القيمة العادلة من تلك الزاوية، فيجب علينا في هذه الحالة أن ندرك أن محاسبة القيمة العادلة كأى نموذج محاسبي آخر لها مزاياها (منافعها أو عوائدها) ولها عيوبها (مشاكلها أو تكاليفها)، ويجب أن نعمل في النهاية علي محاولة تعظيم مزاياها أو منافعها، كما يجب علينا أن نضع الآليات الكفيلة بالحد من مشاكلها أو تكاليفها علي الأقل علي المدى الطويل. كما يجب علينا أن ندرك أن محاسبة القيمة العادلة ما هي إلا مرآة تعكس الواقع أو الحقيقة، وأنها أياً كانت لن تكون أسوأ من محاسبة التكلفة التاريخية التي تظهر الأشياء بعكس حقيقتها. وأن تخوفنا أو قلقنا بشأن محاسبة القيمة العادلة يجب ألا يدفعنا إلي المناداة بعدم السير في هذا الاتجاه، بل يجب علينا تقديم كل الدعم للسير قُدماً في هذا الاتجاه باحثين عن الآليات التي تكفل لنا الوصول إلي هدفنا المنشود بأقل تكلفة ممكنة.

### ٥/٣- الآليات المقترحة للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة:

للحد من مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة، ولمحاولة إيجاد حلول لمعوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الممارسة العملية، فإنه يمكن اقتراح مجموعة من الآليات التي تكفل تحقيق ذلك، ومن أهمها:

(١) التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة ليشمل الطرق المطبقة والافتراضات والمدخلات المستخدمة في قياس القيم العادلة سيوفر علي الأقل حل جزئي لمشاكل الموثوقية وخصوصاً بالنسبة لقياسات القيم العادلة وفقاً للمستويين الثاني والثالث من مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وذلك لأن هذه الإفصاحات الإضافية ستمنح الفرصة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية لتقييم جودة الافتراضات التي بُنيت عليها قياسات القيم العادلة، وما إذا كانت هذه الافتراضات متحفظة أو محايدة أو متفائلة، حيث أن الإفصاحات ذات الجودة العالية سيكون لها أثر وقائي هام وذلك لأن المديرين سيكونون علي علم جيد بأن المستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية لديهم فرصة التحقق من هذه الافتراضات، وبالتالي سوف يقلل ذلك من دوافعهم لاستخدام افتراضات مفرطة في التفاؤل (Watchman,2011,p.13; Sundgren,2013,p.248;Leggett et al,2015 ,p.163).

(٢) يجب علي مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB أن يقدم إرشادات إضافية فيما يتعلق بمعيار قياس القيمة العادلة، وأن تسمح هذه الإرشادات صراحةً للمنشآت في أوقات الأزمات المالية بالتقرير عن القيم العادلة وفقاً للمستوي الثالث بدلاً من تقييمات المستويين الأول والثاني (بمعني عدم الالتزام الصارم بمستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة) طالما أن هناك دعم بأن القيم العادلة المبنية علي النماذج وفقاً للمستوي الثالث هي الأكثر ملاءمة سواء من الناحية النظرية أو مع توافر أدلة إحصائية كافية ( وهذا يعد استثناء في أوقات الأزمات المالية فقط ). ويجب أن يقترن ذلك بمطالبة المجلس للمنشآت بالإفصاح عن مدخلات المستوي الثالث الجوهرية وحساسية القيم العادلة للتغيرات في مدخلات النموذج المستخدم في قياسات القيم العادلة. ومع توافر هذه الإفصاحات سوف تصبح القيم العادلة المبنية علي النماذج وفقاً للمستوي الثالث أكثر معلوماتية من تقييمات المستويين الأول والثاني بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية ( وهذا يعد أيضاً استثناء في أوقات الأزمات المالية فقط ). كما يجب علي مُنظمي الأسواق تطوير مؤشرات سيولة السوق (مثل هوامش أو فوائض السوق bid-ask spreads ) وذلك لمساعدة المنشآت علي تقديم أدلة مقنعة بأنه في أوقات الأزمات المالية تكون هذه المؤشرات أقل من مستوياتها الطبيعية، وبالتالي سيساعد ذلك في تفهم مستخدمي التقارير المالية ومُراقبي الحسابات لقيام المنشآت بالانتقال من مستوي هرمي إلي مستوي هرمي آخر أدنى (Ryan,2008,p.15).



(٣) يجب تطبيق نموذج القيمة العادلة بصورة تدريجية، وهذا ما تدعمه معايير المحاسبة الدولية والمصرية، حيث طالبت بتطبيق نموذج القيمة العادلة علي مرحلتين هما:

**المرحلة الأولى:** استخدام القيمة العادلة كوسيلة للإفصاح الإضافي عن القيمة الملائمة للأصول والالتزامات.

**المرحلة الثانية:** استخدام القيمة العادلة كوسيلة للقياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول والالتزامات.

والغرض من هذا التدرج هو تجنب حدوث إرباك لمعدي ومستخدمي التقارير المالية والذين تعاملوا لفترات طويلة علي أساس التكلفة التاريخية، ولذلك فإنه من الأفضل التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة ضمن المعلومات الإضافية المرفقة بالقوائم المالية كمرحلة أولى، ويليهما بعد ذلك التحول للمرحلة الثانية وهي أن يكون القياس والإفصاح في صلب القوائم المالية. ويجب مراعاة التوازن بين الكم والكيف عند التوسع في الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة، وذلك لأن الزيادة المفرطة في المعلومات المُفصح عنها تعد عبء زائد *information overload* علي معدي ومستخدمي التقارير المالية (عباس، ٢٠١٣، صص ٦٢-٦٤).

(٤) إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الموحدة دولياً حول التلاعب بالحسابات بما يساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المنشآت المُطبقة لمعايير القيمة العادلة ومُراقبي الحسابات المُكلفين بالتحقق منها، بالإضافة إلي تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل إحكام الرقابة علي إدارات المنشآت للحد من الممارسات الاحتيالية والتلاعب بالأرباح، وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أداء المنشآت، وتحسين شفافية التقارير المالية (المليجي، كريمة، ٢٠١٢، صص ٨٨٧؛ خليل، إبراهيم، ٢٠١٣، صص ٤٨٧).

(٥) ضرورة تأهيل الكوادر البشرية بالمنشآت لمساعدتهم علي سهولة فهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة، وفي حالة عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لدي المنشآت، فيجب علي هذه المنشآت الاستعانة بالخبراء المستقلين لأن تقديراتهم سوف تكون أكثر موثوقية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية ومُراقبي الحسابات.

(٦) ضرورة إدخال تعديلات جوهرية علي الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وأن يشمل التعديل كلاً من الأهداف، المفاهيم، الافتراضات، المبادئ المحاسبية، وذلك حتى لا يحدث تعارض بين المعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية والإطار الفكري للمحاسبة المالية. حيث يجب إعادة النظر في مبدأ التكلفة التاريخية وافتراض ثبات وحدة النقد وقيد التحفظ المحاسبي لأنها تتعارض مع توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، وذلك حتى لا تخرج المعايير المحاسبية متعارضة مع الأساس الذي بنيت عليه وهو الإطار الفكري للمحاسبة المالية (الأرضي، ٢٠٠٨، صص ٤٣-٧١).

## **المبحث الرابع: الدراسة الميدانية Field Study:**

وسوف يستعرض الباحثون في هذا المبحث الدراسة الميدانية التي تم القيام بها، وذلك بهدف الوقوف على مدى ملاءمة الإطار المقترح في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة التي قد تواجه المحاسبين في بيئة الممارسة المهنية في مصر، ولتحقيق هذا الهدف فسوف يقوم الباحثون باستعراض النقاط التالية:

- أهداف الدراسة الميدانية.
- منهجية الدراسة الميدانية.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية.
- اختبار الصدق والثبات لقوائم الاستقصاء.
- التحليل الإحصائي.
- نتائج الدراسة الميدانية.

### **١/٤ - أهداف الدراسة الميدانية:**

تستهدف الدراسة الميدانية في المقام الأول اختبار فروض البحث، وذلك من خلال اختبار المشاكل التي قد تواجه القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة؛ معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الممارسة المهنية في مصر؛ والآليات المقترحة للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة.

### **٢/٤ - منهجية الدراسة الميدانية:**

حيث قام الباحثون بتصميم قائمة استقصاء واحدة للوقوف على مدى قبول أفراد عينة الدراسة لدور الإطار المقترح في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة التي قد تواجه المحاسبين في بيئة الممارسة المهنية في مصر. كما اعتمد الباحثون في إجراء الدراسة الميدانية على أسلوب المقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة وذلك بهدف توضيح بعض المصطلحات الحديثة التي وردت بقائمة الاستقصاء.

### **٣/٤ - مجتمع وعينة الدراسة:**

تمشياً مع هدف الدراسة الميدانية وهو اختبار فروض البحث، فقد تم اختيار مجتمع وعينة الدراسة من المحاسبين العاملين في مصر (عينة إنتقائية). وقد شملت العينة المحاسبين العاملين بالجهات التالية:

- البنك الأهلي المصري فرع رشيد؛
- بنك الإسكندرية فرع سبورتنج؛

- البنك الأهلي المصري فرع كفر الشيخ؛
- بنك مصر فرع كفر الشيخ؛
- بنك التنمية والائتمان الزراعي فرع كفر الشيخ؛
- شركة البحيرة لتوزيع الكهرباء؛
- شركة رشيد للبترول؛
- شركة البرلس للغاز.

وبالإضافة للعينة السابقة والتي تم توزيع قوائم الاستقصاء عليها يدوياً، فقد قام الباحثون أيضاً بتصميم قائمة الاستقصاء الكترونياً بإتباع الخطوات التالية:

Forms (Build free surveys) → Google Products ، ثم قام الباحثون بتوزيع قائمة الاستقصاء الالكترونية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة (مثل البريد الإلكتروني Email ، فيسبوك Facebook ، واتس أب WhatsApp) وذلك للوصول إلي أكبر عدد من المحاسبين العاملين في مصر بخلاف المحاسبين الذين تسلموا قائمة الاستقصاء يدوياً.

#### ٤/٤ - أدوات وإجراءات الدراسة الميدانية :

اعتمد الباحثون في إجراء الدراسة الميدانية على أسلوب قوائم الاستقصاء والمقابلات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

#### ٤/٤/١ - استمارات أو قوائم الاستقصاء Questionnaires :

حاول الباحثون مراعاة الدقة بقدر الإمكان عند صياغة أسئلة قائمة الاستقصاء، ولتحقيق هذا الهدف فقد قام الباحثون بمراعاة النقاط التالية عند تصميم قائمة الاستقصاء :

(١) تصميم قائمة الاستقصاء وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي Likert Scale لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات قائمة الاستقصاء كالتالي:

التصنيف	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

(٢) الحصول على معلومات ديموغرافية عن أفراد العينة تتعلق بالمؤهلات العلمية والمركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة وعضوية وزمالة الجمعيات المهنية، وذلك من أجل وضع تصور عن مدى اهتمام مفردات العينة بموضوع البحث.

(٣) تتكون قائمة الاستقصاء من ٢١ فقرة أو سؤال يجب على أفراد العينة الإجابة عليها لكي يستطيع الباحثون اختبار فروض الدراسة.

(٤) قام الباحثون بتوزيع عدد ١٢٠ استمارة استقصاء يدوياً على مفردات العينة، أمكنهم استلام ٨٢ استمارة منها بنسبة ردود ٦٨,٣٣%، تم فحصها واستبعاد الردود غير الصادقة أو غير المستوفاة للبيانات وبلغ عددها ٤ استمارات. وبذلك تكون عدد

الاستثمارات المقبولة والصالحة للتحليل ٧٨ استثماراً (يدوياً). في حين بلغت عدد الاستثمارات المقبولة والصالحة للتحليل ٣٢ استثماراً (إلكترونياً). وبالتالي يكون إجمالي عدد الاستثمارات المقبولة والصالحة للتحليل ١١٠ استثماراً. ويعرض الباحثون ردود أفراد عينة الدراسة على قائمة الاستقصاء على النحو التالي: **ملحق رقم (١)** : يوضح قائمة الاستقصاء الموزعة على أفراد عينة الدراسة. **ملحق رقم (٢)** : يوضح التكرارات والنسب المئوية ودرجات الحرية وقيمة كاً ومستوي المعنوية أو الدلالة لاستجابات أفراد عينة الدراسة.

#### **٢/٤/٤ - المقابلات الشخصية Personal Interviews:**

حيث قام الباحثون بإجراء المقابلات الشخصية مع أفراد العينة، وذلك لتوضيح الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء والهدف منها، وتوضيح المقصود ببعض المفاهيم الحديثة، وذلك نظراً لحدائثة بعض المصطلحات الواردة بقائمة الاستقصاء. كما تم التواصل مع العديد من أفراد عينة الدراسة باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة.

#### **٥/٤ - اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء باستخدام اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:**

**اختبار الصدق** : يقيس الاتساق الداخلي لفقرات قائمة الاستقصاء، بمعنى أنه يشير إلى قوة الارتباط بين فقرات قائمة الاستقصاء، أي أن فقرات أو أسئلة قائمة الاستقصاء تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه.

**اختبار الثبات** : يعني الحصول على نفس النتائج إذا أعيد توزيع الاستمارة على نفس العينة في نفس الظروف، أو استقرار نتائج الاستمارة وعدم تغييرها بشكل كبير إذا تم إعادة توزيعها على نفس الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وهناك أكثر من طريقة لقياس معامل الصدق والثبات Reliability

Coefficient ، ولكن تبقى طريقة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha هي أكثر الطرق شيوعاً وقبولاً، ويتم حساب هذا المعامل باستخدام برنامج SPSS وفقاً للمسار التالي:

SPSS → Analyze → Scale → Reliability Analysis → Alpha

ويقيس معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha صدق الاستمارة، أما الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha فيقيس ثبات الاستمارة. وهذا ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٤-١)  
قياس درجة الصدق والثبات للاستمارة (اختبار ألفا كرونباخ)

معامل الثبات	معامل الصدق	عدد الفقرات أو الأسئلة	أقسام الاستمارة
٠,٨٨٢	٠,٧٧٨	٨	مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة
٠,٨٠٨	٠,٦٥٣	٥	معوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة
٠,٨٥٨	٠,٧٣٧	٨	الآليات المقترحة التي تكفل الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة
٠,٩٣٢	٠,٨٦٩	٢١	الاستمارة ككل

ويتضح من الجدول رقم (٤-١) أن معامل الصدق للاستمارة ككل يساوي ٠,٨٦٩ ومعامل الثبات هو الجذر التربيعي لمعامل الصدق ويساوي ٠,٩٣٢ ، ويعني ذلك أن معامل الصدق والثبات للاستمارة ككل يعد معامل مقبول ودال إحصائياً . وبعد التحقق من صدق الاستمارة وثباتها ، فقد تبين لنا صحة هذه الاستمارة وصلاحيتها للتحليل من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فروضها.

#### ٦/٤ - التحليل الإحصائي:

حيث قام الباحثون باستخدام أسلوب الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 16.0) Statistical Package for the Social Sciences لإجراء التحليل الإحصائي ، وذلك لأن هذا الأسلوب يُعد من أكثر الأساليب الإحصائية التي تناسب طبيعة الدراسة الميدانية لهذا البحث. حيث يتم اختبار صحة الفروض من خلال:

- (١) عدد التكرارات (Frequency) والنسبة المئوية للتكرار (Percent) لكل استجابة أو فقرة من فقرات قائمة الاستقصاء.
- (٢) استخدام اختبار كاي<sup>٢</sup> chi-square ، وذلك لأنه من الاختبارات اللامعلمية Nonparametric Tests التي تناسب طبيعة بيانات هذه الدراسة.
- (٣) مقارنة قيمة كاي<sup>٢</sup> (chi-square) المحسوبة لكل استجابة من الاستجابات مع قيمة كاي<sup>٢</sup> الجدولية، وذلك للتعرف على الفروق بين الاستجابات أو ما يسمى بالقيمة الفارقة بين الاستجابات. ويوضح الجدول التالي قيمة كاي<sup>٢</sup> الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستويات معنوية مختلفة كالتالي:

جدول رقم (٤-٢)  
قيمة كا<sup>٢</sup> الجدولية عند درجات حرية مختلفة  
ومستويات معنوية مختلفة

قيمة كا <sup>٢</sup> الجدولية عند مستويات معنوية			درجة الحرية <sup>٢</sup>
٠,٠٠١	٠,٠١	٠,٠٥	
١٠,٨٣	٦,٦٤	٣,٨٤	١
١٣,٨٢	٩,٢١	٥,٩٩	٢
١٦,٢٧	١١,٣٤	٧,٨٢	٣
١٨,٤٦	١٣,٢٨	٩,٤٩	٤

(٤) مقارنة مستوى المعنوية أو الدلالة (Asymp.sig) المحسوبة لكل فقرة أو استجابة مع مستوى المعنوية أو الدلالة الجدولي، حيث تكون الفقرة أو الاستجابة معنوية إذا كان مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب أقل من ٥%، وذلك لصالح التكرار الأعلى أو النسبة الأعلى من التكرارات لكل استجابة.

#### ٧/٤- نتائج الدراسة الميدانية:

أولاً : بالنسبة للفرض العدمي الأول للبحث، والقائل بأنه:

" لا توجد أية مشاكل مصاحبة للقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية ".

ويمكن اختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال قياس استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات أو الأسئلة (من ١/١ إلى ٨/١)، كما هو موضح بالجدول التالي:

<sup>٢</sup> درجات الحرية (df) degrees of freedom هي عدد القيم القابلة للتغير في حساب خاصية إحصائية ما، وتساوي عدد القراءات المستقلة التي تدخل في حساب الخاصية الإحصائية (تباين، ارتباط، ...) ناقص عدد الخصائص الإحصائية المستخدمة في حساب الخاصية الإحصائية المطلوبة (مثل استخدام قيمة المتوسط الحسابي في حساب التباين مثلاً). وبصورة مبسطة (درجات الحرية = الاستجابات التي يكون لها تكرار - ١).

جدول رقم (٤-٣)

نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأهم مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية

بيان	نسبة الموافقة (%)	درجات الحرية df	قيمة كاي <sup>٢</sup> Chi square	مستوى المعنوية أو الدلالة Asymp. sig.
١/١- أنه في حالة عدم توافر أسعار سوقية معلنة حاضرة قابلة للملاحظة، تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تُبنى علي تقديرات النماذج الرياضية، وتختلف القيم المقدرة باستخدام هذه النماذج تبعاً لاختلاف الأحكام الشخصية للشخص القائم بالقياس، الأمر الذي سيؤثر سلباً علي ثقة مستخدمي التقارير المالية في تلك القياسات.	٩٢,٧%	٣	٩٣,٢٧٣	معنوية ٠,٠٠٠
٢/١- أن تقديرات القيمة العادلة وفقاً للنماذج تكون مُعرضة للتلاعب بصورة أكبر من قبل إدارات المنشآت وذلك لعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات.	٨٧,٣%	٣	٦١,٧٠٩	معنوية ٠,٠٠٠
٣/١- تزايد احتمالات تعرض تقديرات القيمة العادلة لمخاطر أخلاقية من قبل إدارات المنشآت، وهذه المخاطر تتمثل في محاولة تضخيم أصول المنشأة، وذلك بغرض الحصول على تمويل أكبر للمشروعات الاستثمارية التي قد تنوي المنشأة الاستثمار فيها.	٨١,٩%	٤	٨٤,٥٤٥	معنوية ٠,٠٠٠
٤/١- أن تطبيق القيمة العادلة علي بعض بنود القوائم المالية دون البعض الآخر قد يؤثر سلبياً علي قابلية القوائم المالية للمقارنة ويقلل من اتساقها.	٧٧,٣%	٤	٨٢,٦٣٦	معنوية ٠,٠٠٠
٥/١- صعوبة تقدير القيمة العادلة للأصول غير المالية مثل الاستثمارات العقارية نظراً لعدم توافر أسعار سوقية معلنة. وفي هذه الحالة يتعين علي المنشأة الاستعانة بخبير متخصص لتقدير القيمة العادلة للأصول غير المالية بشكل موثوق فيه، وتعد عملية الاستعانة بالخبراء مُكلفة، وقد تضطر المنشأة للاستعانة بأكثر من خبير ثم تفاضل بينهم وذلك لأن التقييم العقاري يمكن أن يتفاوت من خبير لآخر، وبالتالي لا توفر القيمة العادلة الدقة المطلوبة لمثل هذه التقديرات.	٨٠%	٤	٧٦,٨١٨	معنوية ٠,٠٠٠
٦/١- أن التقارير المالية المعدة وفقاً لمقاييس القيمة العادلة تعد أكثر تقلباً فيما يتعلق بالأرباح المعلن عنها إذا ما قورنت بالتقارير المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية.	٨١,٩%	٤	١٠٠,٤٥٥	معنوية ٠,٠٠٠
٧/١- أن قياس القيمة العادلة وفقاً للأسعار السوقية المعلنة في أوقات التقلبات الاقتصادية قد يؤدي إلي تشويه وعدم دقة هذا القياس، حيث أنه في أوقات الأزمات المالية تكون الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة أقل من مستوياتها الطبيعية، بينما في أوقات التضخم تكون هذه الأسعار أعلى من مستوياتها الطبيعية.	٨١,٨%	٣	٥١,٠٩١	معنوية ٠,٠٠٠
٨/١- غموض وعدم اتساق معايير المحاسبة الدولية والمصرية فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.	٦٤,٥%	٤	٥٤,٦٣٦	معنوية ٠,٠٠٠

ومن الجدول رقم (٤-٣) نلاحظ أن:

١- بالنسبة للسؤال أو الفقرة رقم (١/١) ، يرى ٩٢,٧% من أفراد عينة الدراسة أنه في حالة عدم توافر أسعار سوقية معلنة حاضرة قابلة للملاحظة، تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تُبنى علي تقديرات النماذج الرياضية ، كما بلغت قيمة كاً المحسوبة (٩٣,٢٧٣) وهي أكبر من قيمة كاً الجدولية التي تبلغ (٧,٨٢) عند درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٥% ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠,٠٠٠ معنوية) وهو مستوي أقل من ٥%.

٢- بالنسبة للسؤال أو الفقرة رقم (٢/١) ، يرى ٨٧,٣% من أفراد عينة الدراسة أن تقديرات القيمة العادلة وفقاً للنماذج تكون مُعرضة للتلاعب بصورة أكبر من قبل إدارات المنشآت وذلك لعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات، كما بلغت قيمة كاً المحسوبة (٦١,٧٠٩) وهي أكبر من قيمة كاً الجدولية التي تبلغ (٧,٨٢) عند درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٥% ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠,٠٠٠ معنوية) وهو مستوي أقل من ٥%.

٣- بالنسبة للسؤال أو الفقرة رقم (٣/١) ، يرى ٨١,٩% من أفراد عينة الدراسة تزايد احتمالات تعرض تقديرات القيمة العادلة لمخاطر أخلاقية من قبل إدارات المنشآت، وهذه المخاطر تتمثل في محاولة تضخيم أصول المنشأة، كما بلغت قيمة كاً المحسوبة (٨٤,٥٤٥) وهي أكبر من قيمة كاً الجدولية التي تبلغ (٩,٤٩) عند درجات حرية ٤ ومستوي معنوية ٥% ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠,٠٠٠ معنوية) وهو مستوي أقل من ٥%.

٤- بالنسبة للأسئلة أو الفقرات ( من ٤/١ إلي ٨/١ ) فقد بلغت نسب الموافقة عليها ٧٧,٣% ، ٨٠% ، ٨١,٩% ، ٨١,٨% ، ٦٤,٥% علي التوالي، كما بلغت قيمة كاً المحسوبة (٨٢,٦٣٦ ، ٧٦,٨١٨ ، ١٠٠,٤٥٥ ، ٥١,٠٩١ ، ٥٤,٦٣٦) علي التوالي، وهي أكبر من قيمة كاً الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوي معنوية ٥% ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠,٠٠٠ معنوية) لكل هذه الأسئلة أو الفقرات، وهو مستوي أقل من ٥%.

٥- يرى ٩٢,٧% من أفراد عينة الدراسة أنه في حالة عدم توافر أسعار سوقية معلنة حاضرة قابلة للملاحظة، تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تُبنى علي تقديرات النماذج الرياضية (حيث حصلت علي أعلى نسبة موافقة)، وبالتالي فهي المشكلة الأهم التي تواجه المحاسبين في حالة القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة. بينما يري ٦٤,٥% من أفراد عينة الدراسة غموض وعدم اتساق معايير المحاسبة الدولية والمصرية فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة (حيث حصلت علي أدني نسبة موافقة)، بينما تقع باقي المشكلات ما بين هاتين النسبتين.

وبالتالي ، يمكننا القول برفض الفرض العدمي الأول وقبول الفرض البديل ، القائل بأنه "يصاحب القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة العديد من المشاكل في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية".



ثانياً : بالنسبة للفرض العدمي الثاني للبحث، والقائل بأنه:

" لا توجد أية معوقات لتطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية".

ويمكن اختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال قياس استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات أو الأسئلة (من ١/٢ إلى ٥/٢)، كما هو موضح بالجدول التالي:

#### جدول رقم (٤-٤)

نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بمعوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية

بيان	نسبة الموافقة (%)	درجات الحرية df	قيمة كا <sup>٢</sup> Chi square	مستوى المعنوية أو الدلالة Asymp. sig.
١/٢- إغفال معايير محاسبة القيمة العادلة لبعض المبادئ والأسس المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمتعارف عليها منذ زمن بعيد كالحديقة والحذر والتكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد.	٧٧,٢%	٣	٣٥,٨١٨	٠,٠٠٠ معنوية
٢/٢- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية من قبل المنشآت، وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير منتجة للتوصل إلى مقاييس موثوق بها للقيمة العادلة للبنود محل التقييم (ومن أهمها تكلفة الاستعانة بالخبراء) مما قد يؤدي إلى زيادة تكلفة التطبيق عن العائد من ورائها.	٨٢,٧%	٤	٨٨,٣٦٤	٠,٠٠٠ معنوية
٣/٢- عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود تباين في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من ناحية، وعدم التطبيق السليم لهذه المعايير من ناحية أخرى.	٨٥,٤%	٣	٥٩,٩٦٤	٠,٠٠٠ معنوية
٤/٢- طول الفترة الزمنية التي يتطلبها إعداد وعرض معلومات القيمة العادلة، الأمر الذي يترتب عليه عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية من ناحية، والتأخر في توصيل المعلومات إلى مستخدميها من ناحية أخرى، وافتقار المعلومات المحاسبية إلى خاصية التوقيت المناسب لمتخذي القرارات من ناحية ثالثة.	٨١%	٣	٥٠,٨٠٠	٠,٠٠٠ معنوية
٥/٢- إمكانية تصديق بعض إدارات المنشآت على توزيع الأرباح من المكاسب غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة، أو القيام بزيادة رأس المال عن طريق هذه المكاسب، الأمر الذي قد يؤدي إلى تآكل رأس مال هذه المنشآت، وهذا ما يسمى بخطر سوء توزيع المكاسب غير المحققة.	٨٤,٦%	٣	٥٨,٨٠٠	٠,٠٠٠ معنوية

ومن الجدول رقم (٤-٤) نلاحظ أن:

١- بالنسبة للسؤال أو الفقرة رقم (١/٢) ، يرى ٧٧,٢% من أفراد عينة الدراسة أن معايير محاسبة القيمة العادلة تغفل بعض المبادئ والأسس المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمتعارف عليها منذ زمن بعيد كالحديقة والحذر والتكلفة التاريخية وثبات

وحدة النقد، كما بلغت قيمة كاً المحسوبة (٣٥,٨١٨) وهي أكبر من قيمة كاً الجدولية التي تبلغ (٧,٨٢) عند درجات حرية ٣ ومستوي معنوية ٥% ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠,٠٠٠ معنوية) وهو مستوي أقل من ٥%.

٢- بالنسبة للأسئلة أو الفقرات ( من ٢/٢ إلي ٥/٢ ) فقد بلغت نسب الموافقة عليها ٨٢,٧% ، ٨٥,٤% ، ٨١% ، ٨٤,٦% علي التوالي، كما بلغت قيمة كاً المحسوبة (٨٨,٣٦٤ ، ٥٩,٩٦٤ ، ٥٠,٨٠٠ ، ٥٨,٨٠٠) علي التوالي، وهي أكبر من قيمة كاً الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوي معنوية ٥% ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠,٠٠٠ معنوية) لكل هذه الأسئلة أو الفقرات ، وهو مستوي أقل من ٥%.

٣- يرى ٨٥,٤% من أفراد عينة الدراسة أن من أهم معوقات تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة، الأمر الذي قد يؤدي إلي وجود تباين في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من ناحية، وعدم التطبيق السليم لهذه المعايير من ناحية أخرى (حيث حصلت علي أعلى نسبة موافقة). بينما يري ٧٧,٢% من أفراد عينة الدراسة أن معايير محاسبة القيمة العادلة تغفل بعض المبادئ والأسس المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمتعارف عليها منذ زمن بعيد كالحبيطة والحذر والتكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد (حيث حصلت علي أدني نسبة موافقة)، بينما تقع باقي معوقات التطبيق ما بين هاتين النسبتين.

وبالتالي ، يمكننا القول برفض الفرض العدمي الثاني وقبول الفرض البديل ، القائل بأنه "يصاحب القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة العديد من معوقات التطبيق في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية".

**ثالثاً : بالنسبة للفرض العدمي الثالث للبحث، والقائل بأنه:**

" لا تساعد الآليات المقترحة في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية ."

ويمكن اختبار مدى صحة هذا الفرض من خلال قياس استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات أو الأسئلة (من ١/٣ إلي ٦/٣)، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٤-٥)

نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بأهم الآليات المقترحة التي قد تساعد في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية

مستوى المعنوية أو الدلالة Asymp. sig.	قيمة كاي <sup>٢</sup> Chi square	درجات الحرية df	نسبة الموافقة (%)	بيان
٠,٠٠٠ معنوية	١١٠,٤٥٥	٤	%٨٨,٢	١/٣- التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة، بحيث يشمل الطرق المطبقة في القياس، والافتراضات التي استند إليها القياس، والمدخلات المستخدمة في هذا القياس.
٠,٠٠٠ معنوية	٨١,٤٩١	٣	%٩١,٨	٢/٣- يجب أن توفر المنظمات المهنية للمحاسبين إرشادات إضافية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.
٠,٠٠٠ معنوية	٤٨,٧٦٤	٣	%٨٢,٨	٣/٣- يجب تطبيق نموذج القيمة العادلة بصورة تدريجية، تبدأ بالإفصاح عن معلومات القيمة العادلة في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، تمهيداً للإفصاح عنها في صلب القوائم المالية بعد ذلك.
٠,٠٠٠ معنوية	١٣٨,٩٠٩	٤	%٩٣,٧	٤/٣- ضرورة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الموحدة دولياً حول التلاعب بالحسابات في ظل التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، بالإضافة إلي تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل إحكام الرقابة علي إدارات المنشآت للحد من الممارسات الاحتياالية والتلاعب بالأرباح، وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أداء المنشآت، وتحسين شفافية التقارير المالية.
٠,٠٠٠ معنوية	٨٣,٢٢٥	٢	%٩٨,٢	٥/٣- ضرورة تأهيل الكوادر البشرية بالمنشآت للمساعدة في فهم وتطبيق معايير القيمة العادلة.
٠,٠٠٠ معنوية	٦٤,٦١٨	٣	%٨٨,١	٦/٣- ضرورة إدخال تعديلات جوهرية علي الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وأن يشمل التعديل كلاً من الأهداف، المفاهيم، الافتراضات، المبادئ المحاسبية، وذلك لضمان عدم تعارض المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة والصادرة عن المنظمات المهنية مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية التي بُنيت هذه المعايير علي أساسه. حيث يجب إعادة النظر في: (أ) مبدأ التكلفة التاريخية؛
٠,٠٠٠ معنوية	٦٧,٤٥٥	٤	%٧٦,٣	٦/٣ (ب) افتراض ثبات وحدة النقد؛
٠,٠٠٠ معنوية	٤٣,٨١٨	٣	%٨٠,٩	٦/٣ (ج) قيد التحفظ المحاسبي.

ومن الجدول رقم (٤-٥) نلاحظ أن:

١- بالنسبة للسؤال أو الفقرة رقم (١/٣) ، يرى %٨٨,٢ من أفراد عينة الدراسة أن التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة، بحيث يشمل الطرق المطبقة في القياس، والافتراضات التي استند إليها القياس، والمدخلات المستخدمة في هذا القياس يعتبر من أهم الآليات التي قد تساعد في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية،

كما بلغت قيمة كآ المحسوبة (١١٠,٤٥٥) وهي أكبر من قيمة كآ الجدولية التي تبلغ (٩,٤٩) عند درجات حرية ٤ ومستوي معنوية ٥% ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠,٠٠٠ معنوية) وهو مستوي أقل من ٥% .

٢- بالنسبة للأسئلة أو الفقرات ( من ٢/٣ إلى ٦/٣ (ج) ) فقد بلغت نسب الموافقة عليها ٩١,٨% ، ٨٢,٨% ، ٩٣,٧% ، ٩٨,٢% ، ٨٨,١% ، ٧٦,٣% ، ٨٠,٩% علي التوالي، كما بلغت قيمة كآ المحسوبة (٨١,٤٩١ ، ٤٨,٧٦٤ ، ١٣٨,٩٠٩ ، ٨٣,٢٢٥ ، ٦٤,٦١٨ ، ٦٧,٤٥٥ ، ٤٣,٨١٨) علي التوالي، وهي أكبر من قيمة كآ الجدولية عند درجات حرية مختلفة ومستوي معنوية ٥% ، وأيضاً بلغ مستوى المعنوية أو الدلالة المحسوب (٠,٠٠٠ معنوية) لكل هذه الأسئلة أو الفقرات ، وهو مستوي أقل من ٥% .

٣- يرى ٩٨,٢% من أفراد عينة الدراسة أن من أهم الآليات التي قد تساعد في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية ضرورة تأهيل الكوادر البشرية بالمنشآت للمساعدة في فهم وتطبيق معايير القيمة العادلة (حيث حصلت علي أعلى نسبة موافقة). بينما يري ٧٦,٣% من أفراد عينة الدراسة ضرورة إدخال تعديلات جوهرية علي الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وأن يشمل التعديل كلاً من الأهداف، المفاهيم، الافتراضات، المبادئ المحاسبية، وذلك لضمان عدم تعارض المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة والصادرة عن المنظمات المهنية مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية التي بُنيت هذه المعايير علي أساسه. حيث يجب إعادة النظر في افتراض ثبات وحدة النقد (حيث حصلت علي أدنى نسبة موافقة)، بينما تقع باقي الآليات المقترحة ما بين هاتين النسبتين.

وبالتالي ، يمكننا القول برفض الفرض العدمي الثالث وقبول الفرض البديل ، القائل بأنه "تساعد الآليات المقترحة في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية".

وبالتالي يمكن القول بأن "الإطار المقترح يساعد في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية".

## المبحث الخامس : الخلاصة والنتائج والتوصيات والمجالات المقترحة

### لأبحاث مستقبلية:

#### ١/٥ - خلاصة ونتائج البحث:

يمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والميداني على النحو التالي:

(١) علي الرغم من المزايا العديدة التي يحققها توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة، إلا أنه قد يصاحبها بعض المشكلات من أهمها: أنه في حالة عدم

توافر أسعار سوقية معلنة حاضرة قابلة للملاحظة، تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تُبنى علي تقديرات النماذج الرياضية، وتختلف القيم المقدرة باستخدام هذه النماذج تبعاً لاختلاف الأحكام الشخصية للشخص القائم بالقياس؛ كما أن هذه التقديرات تكون مُعرضة للتلاعب بصورة أكبر من قبل إدارات المنشآت وذلك لعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات؛ تزايد احتمالات تعرض تقديرات القيمة العادلة لمخاطر أخلاقية من قبل إدارات المنشآت، وهذه المخاطر تتمثل في محاولة تضخيم أصول المنشأة بغرض الحصول على تمويل أكبر للمشروعات الاستثمارية التي قد تنوي المنشأة الاستثمار فيها؛ أن تطبيق القيمة العادلة علي بعض بنود القوائم المالية دون البعض الآخر قد يؤثر سلباً علي قابلية القوائم المالية للمقارنة ويقلل من اتساقها؛ صعوبة تقدير القيمة العادلة للأصول غير المالية مثل الاستثمارات العقارية نظراً لعدم توافر أسعار سوقية معلنة، وفي هذه الحالة يتعين علي المنشأة الاستعانة بخبير متخصص لتقدير القيمة العادلة للأصول غير المالية بشكلٍ موثوق فيه، وتعد عملية الاستعانة بالخبراء مُكلفة، وقد تضطر المنشأة للاستعانة بأكثر من خبير ثم تفاضل بينهم وذلك لأن التقييم العقاري يمكن أن يتفاوت من خبير لآخر، وبالتالي لا توفر القيمة العادلة الدقة المطلوبة لمثل هذه التقديرات؛ أن التقارير المالية المعدة وفقاً لمقاييس القيمة العادلة تعد أكثر تقلباً فيما يتعلق بالأرباح المعلن عنها إذا ما قورنت بالتقارير المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية؛ أن قياس القيمة العادلة وفقاً للأسعار السوقية المعلنة في أوقات التقلبات الاقتصادية قد يؤدي إلي تشويه وعدم دقة هذا القياس، حيث أنه في أوقات الأزمات المالية تكون الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة أقل من مستوياتها الطبيعية، بينما في أوقات التضخم تكون هذه الأسعار أعلى من مستوياتها الطبيعية؛ غموض وعدم اتساق معايير المحاسبة الدولية والمصرية فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.

(٢) توجد عدة معوقات لتطبيق محاسبة القيمة العادلة، ومن أهم تلك المعوقات ما يلي: إغفال معايير محاسبة القيمة العادلة لبعض المبادئ والأسس المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمتعارف عليها منذ زمن بعيد كالحيطه والحذر والتكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد؛ الحاجة إلي بذل جهود غير عادية من قبل المنشآت، وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير مُنتجة للتوصل إلي مقاييس موثوق بها للقيمة العادلة للبنود محل التقييم (ومن أهمها تكلفة الاستعانة بالخبراء) مما قد يؤدي إلي زيادة تكلفة التطبيق عن العائد من ورائها؛ عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة؛ طول الفترة الزمنية التي يتطلبها إعداد وعرض معلومات القيمة العادلة؛ إمكانية تصديق بعض إدارات المنشآت علي توزيع الأرباح من المكاسب غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة.

(٣) توجد العديد من الآليات المقترحة التي قد تساعد في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة، من أهمها: التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة؛ يجب أن توفر المنظمات المهنية للمحاسبين إرشادات إضافية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة؛ يجب تطبيق نموذج

القيمة العادلة بصورة تدريجية تبدأ بالإفصاح عن معلومات القيمة العادلة في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية تمهيداً للإفصاح عنها في صلب القوائم المالية بعد ذلك؛ ضرورة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الموحدة دولياً حول التلاعب بالحسابات في ظل التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، بالإضافة إلى تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل إحكام الرقابة علي إدارات المنشآت للحد من الممارسات الاحتيالية والتلاعب بالأرباح، وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أداء المنشآت، وتحسين شفافية التقارير المالية؛ ضرورة تأهيل الكوادر البشرية بالمنشآت للمساعدة في فهم وتطبيق معايير القيمة العادلة؛ ضرورة إدخال تعديلات جوهرية علي الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وأن يشمل هذا التعديل كلاً من الأهداف، المفاهيم، الافتراضات، المبادئ المحاسبية، وذلك لضمان عدم تعارض المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة والصادرة عن المنظمات المهنية مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية التي بُنيت هذه المعايير علي أساسه. حيث يجب إعادة النظر في مبدأ التكلفة التاريخية وافتراض ثبات وحدة النقد وقيّد التحفظ المحاسبي.

(٤) محاسبة القيمة العادلة كأى نموذج محاسبي آخر لها مزاياها (منافعها أو عوائدها) ولها عيوبها (مشاكلها أو تكاليفها)، ويجب علينا أن نعمل في النهاية علي محاولة تعظيم مزاياها أو منافعها، كما يجب علينا أن نضع الآليات الكفيلة بالحد من مشاكلها أو تكاليفها علي الأقل علي المدى الطويل. كما يجب علينا أن ندرك أن البديل لن يكون أبداً هو الرجوع للتكلفة التاريخية، لأن التكلفة التاريخية تعاني من مشاكل وأوجه قصور عديدة تفوق بكثير ما تعاني منه القيمة العادلة.

#### ٢/٥ - توصيات البحث:

في ضوء هدف البحث، وأهميته، وما خلصت إليه الدراسة النظرية، وما توصلت إليه الدراسة الميدانية، يوصي الباحث بما يلي:

(١) يجب أن تهتم أقسام المحاسبة بكلليات التجارة بالجامعات المصرية بتطوير المناهج الدراسية لتتناول أهم الآثار المحتملة لتوجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، كما يجب التركيز علي دراسة النماذج الرياضية التي يمكن استخدامها للوصول لتقديرات القيمة العادلة، بالإضافة إلي دراسة أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي النموذج التقليدي لمراجعة الحسابات.

(٢) ضرورة تأهيل الكوادر البشرية بالمنشآت لمساعدتهم علي سهولة فهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة، وفي حالة عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لدي المنشآت، فيجب علي هذه المنشآت الاستعانة بالخبراء المستقلين لأن تقديراتهم سوف تكون أكثر موثوقية بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية ومُراقبي الحسابات.

(٣) زيادة مستوي التنسيق والتعاون بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين الشركات المدرجة بالبورصة المصرية والملازمة بتطبيق المعايير المحاسبية، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك الشركات.

- (٤) ضرورة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الموحدة دولياً حول التلاعب بالحسابات بما يساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المنشآت المطبقة لمعايير القيمة العادلة ومُراقبي الحسابات المُكلفين بالتحقق منها، بالإضافة إلى تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل إحكام الرقابة علي إدارات المنشآت للحد من الممارسات الاحتيالية والتلاعب بالأرباح، وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أداء المنشآت، وتحسين شفافية التقارير المالية.
- (٥) ضرورة إدخال تعديلات جوهرية علي الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وأن يشمل التعديل كلاً من الأهداف، المفاهيم، الافتراضات، المبادئ المحاسبية، وذلك حتى لا يحدث تعارض بين المعايير المحاسبية الصادرة عن المنظمات المهنية والإطار الفكري للمحاسبة المالية. حيث يجب إعادة النظر في مبدأ التكلفة التاريخية وافتراض ثبات وحدة النقد وقيد التحفظ المحاسبي لأنها تتعارض مع توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، وذلك حتى لا تخرج المعايير المحاسبية متعارضة مع الأساس الذي بنيت عليه وهو الإطار الفكري للمحاسبة المالية.
- (٦) ضرورة إنشاء مجلس وطني مستقل لإصدار المعايير المحاسبية، علي غرار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية، كما يعهد لهذا المجلس بتنقية جميع المعايير المحاسبية السابقة علي إنشائه.
- (٧) يجب علي المنظمات المهنية إعادة النظر في معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة، وألا يقتصر الأمر علي مجرد إعادة صياغة هذه المعايير، بل يجب أن تبذل المنظمات المهنية جهوداً مضمّنة بالتشاور مع جميع الأطراف المهتمة بذلك، من أجل الوصول لمعايير محاسبية أكثر اتساقاً ووضوحاً، وأسهل في التطبيق العملي من معايير المحاسبة الحالية.

### ٣/٥- المجالات المقترحة لأبحاث مستقبلية:

- في ضوء هدف البحث وأهميته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج وتوصيات، فإن الباحث يقترح ضرورة توجيه مزيد من الاهتمام في البحوث المستقبلية للنقاط التالية:
- (١) دراسة مدي ملاءمة برامج التعليم المحاسبي الحالي بالجامعات المصرية في ضوء التوجه نحو بيئة القيمة العادلة.
- (٢) دراسة أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي تحسين شفافية التقارير المالية.
- (٣) دراسة أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة علي ممارسات إدارة الأرباح.
- (٤) دراسة العلاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة وتكلفة رأس المال.
- (٥) دراسة العلاقة بين القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة وقيمة الشركة.
- (٦) دراسة مدي وجود اختلاف بين الإصدارات المهنية الدولية والأمريكية والمصرية الموجهة نحو القيمة العادلة.

## قائمة المراجع

### أولاً : المراجع العربية:

#### ١ - الكتب والرسائل العلمية :

- عباس، شرين عبد الله، (٢٠١٣)، "مدخل مقترح لتطوير المحاسبة عن القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية المعاصرة في ضوء مستجدات الأزمة المالية العالمية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية – جامعة قناة السويس، ص ص ١-١٤٤.

#### ٢ - الدوريات العلمية:

- أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٩)، " التقرير المحاسبي عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة - دراسة ميدانية مقارنة للشركات العقارية المقيدة في أسواق المال العربية"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة – جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص ١٨٩-٢٥٧.

- الأرضي، محمد و داد، (٢٠٠٨)، " تقييم وتطوير الإطار الفكري المشترك للمحاسبة المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة بني سويف، العدد الثالث، ص ص ٤١-١٧٠.

- المليجي، هشام حسن؛ دينا عبد العليم كريمة، (٢٠١٢)، " قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية – دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة – جامعة عين شمس، المجلد الثالث، العدد الثاني (أبريل)، ص ص ٨٥٩-٩١١.

- خليل، على محمود؛ منى مغربي إبراهيم، (٢٠١٣)، " تقييم مدى ملاءمة معلومات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٣) في ضوء قواعد حوكمة الشركات"، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا، المجلد الأول، العدد الثالث، ص ص ٤٦١-٥١٥.

- درويش، عبد الناصر محمد، (٢٠٠٧)، " تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية- دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة – جامعة المنصورة، العدد الثاني، ص ص ١٧٩-٢٢٨.

- صالح، رضا إبراهيم، (٢٠٠٩)، " أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، ص ص ١-٥١.



- فريد، فريد محرم، (٢٠١٣)، "أثر الالتزام بقياس القيمة العادلة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة IAS,IFRS علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بهدف تحسين جودة التقارير المالية - دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة بنها**، العدد الأول (يناير)، ص ص ٢٩٩-٣٥٧.
- محاريق، هاني أحمد، (٢٠١٣)، "أثر تطوير معايير المحاسبة للأدوات المالية علي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة نظرية وميدانية"، **المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة - جامعة طنطا**، المجلد الأول، العدد الثاني، ص ص ٤٤-١.

### ٣- أوراق عمل ومراجع أخرى:

- اراب فاينانس لتداول الأوراق المالية، (٢٠١٠)، "تسوية نزاع أوراسكوم تليكوم مع فرائس تليكوم بشأن موبينيل تواجه تساؤلات جديدة"، (٥ مايو ٢٠١٠)، متاح علي: <http://www.arabfinance.com>.
- \_\_\_\_\_، (٢٠١٢)، "قصة الصراع علي أسهم موبينيل.. والمصرية للاتصالات أهم مستفيد من الصفقة"، (١٤ فبراير ٢٠١٢)، متاح علي: <http://www.arabfinance.com>.
- معايير المحاسبة المصرية، (٢٠٠٦)، وزارة الاستثمار - قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦.
- معايير المحاسبة المصرية المعدلة، (٢٠١٥)، ملحق جريدة الوقائع المصرية، العدد ١٥٨ تابع (أ) بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٥، وزارة الاستثمار - قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

### ثانياً: المراجع الأجنبية:

#### **1- Periodicals:**

- Alexander, David., Carmen, G. Bonaci and Razvan V. Mustata., (2012), " Fair Value Measurement in Financial Reporting ", **Procedia Economics and Finance**, Vol.3, (October), pp. 84-90, Available at: <http://www.journals.elsevier.com>.
- Badertscher, Brad A., Jeffrey J. Burks and Peter D. Easton., (2012), "A convenient Scapegoat: Fair Value Accounting by Commercial Banks during the Financial Crisis", **The Accounting Review**, American Accounting Association (AAA), Vol. 87, No.1 (Jan), pp. 59-90.

- Caskey, Judson .and John S. Hughes., (2012), "Assessing the Impact of Alternative Fair Value Measures on the Efficiency of project Selection and Continuation", **The Accounting Review**, **A.A.A**, Vol.87, No. 2(Mar), pp. 483-512.
- Fernandes, Melissa. , (2016), "The Association Between Fair Value, Distressed Economies, and Quality of Audit", **Internal Auditing**, (January/February), pp.32-37.
- Hegazy, Wagdi Hamed., (2014), "Auditors perceptions towards implementation of fair value according to IFRS 13 in developing countries: Evidence from Lebanon", **Journal of The Faculty of Commerce for Scientific Research, Faculty of Commerce – Alexandria University**, Vol.51, No.2(July), pp.1-19, Available at: <http://www.alex – commerce.edu.eg>.
- Laux, Christian. And Christian Leuz., (2009), "The crisis of fair value accounting: Making sense of the recent debate", **Accounting, Organizations and Society**, Vol.34, pp.826-834, Available at: <http://www.elsevier.com> or <http://www.ssrn.com>.
- Leggett, Denise. , Wilkins, A. and Stanley Clark., (2015), "The Frequency, Magnitude, and Measurement Subjectivity Associated with Liabilities Reported at Fair Value", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol.19, No.1, pp.160-170.
- Siekkinen, Jimi. , (2016), "Value relevance of fair value in different investor protection environments", **Accounting Forum**, Vol.40, pp.1-15, Available at: <http://www.elsevier.com> or <http://www.sciencedirect.com>.

## **2- Working Papers and Others:**

- Badia, Marc. , Duro. M., Penalva. F. and Stephen Ryan., (2015), "Conditionally Conservative Fair Value Measurements", **Columbia Business School Research**, Paper No.15-30(August), pp.1-62, Available at: <http://www.ssrn.com>.
- Grayson, Michael M., (2008), "The Economics of Fair Value Accounting: What Did the U.S. Accounting Profession Know, And When Did It Know It?", **Social Science Research**

- Network(SSRN)**, (September), pp.1-17, Available at: <http://www.ssrn.com>.
- International Accounting Standards Board (IASB)., (2011), "Fair Value Measurement", (**IFRS 13**), (May), pp.467-512.
  - Palea, Vera and Renato Maino., (2012), "Fair Value Measurement under IFRS 13: A faithful Representation of Real-World Economic Phenomena?", **Working Paper, University of Turin - Italy**, No.10, (Jun), pp. 1-31, Available at: <http://www.de.unito.it>.
  - Ryan, Stephen G., (2008), "Fair Value Accounting: Understanding the Issues Raised by the Credit Crunch", Council of Institutional Investors – White Paper, (July), pp.1-24.
  - Sundgren, Stefan. , (2013), "Is fair value accounting really fair? A discussion of pros and cons with fair value measurement", **Discussion Paper**, 3-4/13 (January), pp.242-250, Available at: <http://www.ebscohost.com>.
  - The European Group of Valuers' Associations (TEGOVA)., (2013), " Fair Value Measurements under IFRS 13", (June), pp. 1-10, Available at: <http://www.tegova.org>.
  - Watchman, Andrew. , (2011), "IFRS News Special Edition", Grant Thornton International, (October), pp.1-14, Available at: <http://www.gti.org>.



ملاحق البحث  
ملحق رقم (١)  
قائمة الاستقصاء  
الموزعة على أفراد عينة  
الدراسة  
بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة كفر الشيخ  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة

السيد الأستاذ الفاضل / ..... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
يقوم الباحث / إبراهيم محمد الطحان بإعداد رسالة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة بعنوان  
" إطار مقترح للحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة  
- دراسة نظرية وميدانية "

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور  
علي مجاهد أحمد السيد  
الأستاذ المساعد بقسم المحاسبة  
ورئيس قسم المحاسبة بكلية التجارة -  
جامعة كفر الشيخ

الأستاذ الدكتور  
رضا إبراهيم صالح  
أستاذ المحاسبة  
وعميد كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي أهم الآثار الناتجة عن توجه معايير المحاسبة نحو  
القيمة العادلة علي مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلي إقتراح بعض  
الآليات التي قد تساعد في الحد من هذه المشاكل والمعوقات. وخصوصاً بعد توجه معايير  
المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بتاريخ  
٢٠١٥/٧/٩ نحو القيمة العادلة، والتي تضمنت العديد من المعايير الموجهة نحو القيمة العادلة،  
والتي من أهمها معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) بعنوان "قياس القيمة العادلة" والذي يعتبر  
ترجمة حرفية لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ١٣.

وتهدف قائمة الاستقصاء المرفقة إلى التعرف على آرائكم بشأن مشاكل ومعوقات القياس  
والإفصاح المحاسبي المحتملة التي قد يولدها توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة،  
بالإضافة إلي التعرف علي آرائكم بشأن الآليات المقترحة للحد من هذه المشاكل والمعوقات، علماً  
بأن الباحث سوف يعتمد علي آرائكم في بناء الإطار المقترح للحد من مشاكل ومعوقات القياس  
والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة. والباحث إذ يُقدر لسيادتكم تعاونكم المثمر  
بالإجابة علي الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، فإنه يؤكد لسيادتكم علي أن هذا الاستبيان قد صمم  
لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن إجاباتكم ستكون موضع سرية تامة. ويشكر الباحث سيادتكم  
علي تعاونكم المثمر معه من أجل إنجاز هذا البحث، كما يعتذر لسيادتكم عمّا قد يسببه ذلك من  
مشقة وعناء، راجياً المولى عز وجل أن يجزيكم عنه خير الجزاء.

ولسيادتكم وأفر الشكر والتقدير ،،،

الباحث

إبراهيم محمد الطحان  
مدرس مساعد بقسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

**أولاً : البيانات الشخصية:**

١- الاسم ( اختياري ) : .....

٢- المؤهلات العلمية:

- بكالوريوس محاسبة.  
 دبلوم دراسات عليا في المحاسبة.  
 ماجستير في المحاسبة.  
 دكتوراه في المحاسبة.

٣- عضوية وزمالة الجمعيات المهنية:

عضوية ( تذكر الجمعيات المهنية )

.....

.....

زمالة ( تذكر الجمعيات المهنية )

.....

.....

٤- جهة العمل/ الوظيفة:

- محاسب تحت التمرين (مُعد حسابات).  
 محاسب (مُعد حسابات).  
 وكيل حسابات.  
 رئيس حسابات.

٥- عدد سنوات الخبرة:

- أقل من ٣ سنوات.  
 من ٣ سنوات إلى ١٠ سنوات.  
 أكثر من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة.  
 أكثر من ٢٠ سنة.

## ثانياً: ملخص إرشادي:

لقد ظلت التكلفة التاريخية لعدة عقود هي المبدأ السائد للقياس والإفصاح المحاسبي، ثم جاء توجه معايير المحاسبة الدولية والمصرية نحو القيمة العادلة ليُلقي بظلاله على بيئة المحاسبة والمراجعة. فقد تغيرت بيئة عمل معدي القوائم المالية من إعداد القوائم المالية على أساس المعاملات والأحداث التاريخية المؤيدة بالمستندات إلى إعداد القوائم المالية على أساس الأسعار السوقية المعلنة في أسواق نشطة، وفي حالة عدم توافرها يتم استخدام نماذج رياضية مثل نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لإعداد تقديرات القيمة العادلة. الأمر الذي أدى إلى خلق العديد من المشاكل والتحديات بالنسبة لعمليات المراجعة التي يقوم بها مراقبي الحسابات، حيث أصبحت أدلة الإثبات أقل إقناعاً بالنسبة لهم، وقد زادت معها مخاطر عملية المراجعة بشكل قد يهدد جودة عملية المراجعة.

ويعتبر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٥ نتاج جهد كبير وعمل متواصل على المستويين الدولي والمصري، استغرق سنوات طويلة من النقاش لاتخاذ هذا القرار الحاسم بالتوجه نحو القيمة العادلة، ولكن يجب على المنظمات المهنية إعادة النظر في معايير المحاسبة والمراجعة الأخرى لضمان اتساقها مع هذا المعيار، ومن أهم ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٥ ما يلي:

- (١) تعرف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"، وبالتالي عرف المعيار القيمة العادلة بأنها سعر البيع وليس سعر الشراء.
- (٢) تضمن المعيار ٣ مستويات لقياس القيمة العادلة (مستويات التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة)، وتكون أولوية القياس للمستوي الأول ثم الثاني ثم الثالث، وذلك على النحو التالي:

مدخلات المستوي الأول: تتحدد القيمة العادلة بالأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة، والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس، أي أن القيمة العادلة تتحدد وفقاً لأسعار السوق. وبالتالي، قد تواجه القيم العادلة المقدرة وفقاً لهذا المستوي مشكلة في أوقات التقلبات الاقتصادية، حيث قد تكون هذه الأسعار أقل أو أعلى من مستوياتها الطبيعية.

مدخلات المستوي الثاني: تتحدد القيمة العادلة بالأسعار المعلنة في أسواق أقل نشاطاً، والتي يمكن تعديلها لتعكس الاختلاف بين البنود المقارنة أو نقص سيولة الأسواق، أي أن القيمة العادلة تتحدد وفقاً لتقديرات الخبراء. وتكون المدخلات التي تستخدم في حسابات القيمة العادلة قابلة للملاحظة بشكلٍ جوهري.

مدخلات المستوي الثالث: تتحدد القيمة العادلة وفقاً للنماذج الرياضية، وذلك لأن نشاط السوق ضئيل أو عدم توافر أية بيانات من السوق بالنسبة للأصل أو الالتزام في تاريخ القياس. ولذلك قد تتلاعب إدارة المنشأة في عملية إعداد هذه النماذج، وتختار النموذج الذي ينفق مع تفضيلاتها لتحقيق مصالح شخصية لها، وذلك عن طريق التلاعب بالافتراضات التي يستند إليها النموذج باختيار افتراضات متفائلة، أو التلاعب بالمدخلات والبيانات المستخدمة في حسابات النموذج - مثل نموذج القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، فقد تتلاعب الإدارة بمعدلات الخصم المستخدمة أو مقدار التدفقات النقدية المتولدة كل سنة أو توقيت ومدة التدفقات النقدية المتولدة - وبالتالي، قد تقوم الإدارة باستخدام هذه النماذج لتوليد قيم مختلفة تماماً عن القيم الحقيقية للأصول أو الالتزامات التي يُجري تقييمها.

## ثالثاً : أسئلة قائمة الاستقصاء:

برجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام كل سؤال عند درجة الموافقة التي تراها سيادتكم مناسبة:

بيان	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
<p>١- إن توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة قد يؤدي إلى خلق مشاكل عديدة فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي، ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:</p> <p>١/١- أنه في حالة عدم توافر أسعار سوقية معلنة حاضرة قابلة للملاحظة، تكون قياسات القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها تُبنى على تقديرات النماذج الرياضية، وتختلف القيم المقدرة باستخدام هذه النماذج تبعاً لاختلاف الأحكام الشخصية للشخص القائم بالقياس، الأمر الذي سيؤثر سلباً على ثقة مستخدمي التقارير المالية في تلك القياسات.</p> <p>٢/١- أن تقديرات القيمة العادلة وفقاً للنماذج تكون مُعرضة للتلاعب بصورة أكبر من قبل إدارات المنشآت وذلك لعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات.</p> <p>٣/١- تزايد احتمالات تعرض تقديرات القيمة العادلة لمخاطر أخلاقية من قبل إدارات المنشآت، وهذه المخاطر تتمثل في محاولة تضخيم أصول المنشأة، وذلك بغرض الحصول على تمويل أكبر للمشروعات الاستثمارية التي قد تنوي المنشأة الاستثمار فيها.</p> <p>٤/١- أن تطبيق القيمة العادلة على بعض بنود القوائم المالية دون البعض الآخر قد يؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية للمقارنة ويقلل من اتساقها.</p> <p>٥/١- صعوبة تقدير القيمة العادلة للأصول غير المالية مثل الاستثمارات العقارية نظراً لعدم توافر أسعار سوقية معلنة. وفي هذه الحالة يتعين على المنشأة الاستعانة بخبير متخصص لتقدير القيمة العادلة للأصول غير المالية بشكل موثوق فيه، وتعد عملية الاستعانة بالخبراء مكلفة، وقد تضطر المنشأة للاستعانة بأكثر من خبير ثم تفاضل بينهم وذلك لأن التقييم العقاري يمكن أن يتفاوت من خبير لآخر، وبالتالي لا توفر القيمة العادلة الدقة المطلوبة لمثل هذه التقديرات.</p> <p>٦/١- أن التقارير المالية المعدة وفقاً لمقاييس القيمة العادلة تعد أكثر تقلباً فيما يتعلق بالأرباح المعطن عنها إذا ما قورنت بالتقارير المالية المعدة وفقاً للتكلفة التاريخية.</p> <p>٧/١- أن قياس القيمة العادلة وفقاً للأسعار السوقية المعلنة في أوقات التقلبات الاقتصادية قد يؤدي إلى تشويه وعدم دقة هذا القياس، حيث أنه في أوقات الأزمات المالية تكون الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة أقل من مستوياتها الطبيعية، بينما في أوقات التضخم تكون هذه الأسعار أعلى من مستوياتها الطبيعية.</p> <p>٨/١- غموض وعدم اتساق معايير المحاسبة الدولية والمصرية فيما يتعلق بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة.</p>					
<p>٢- قد يصاحب تطبيق محاسبة القيمة العادلة عدة معوقات، ومن أهم تلك المعوقات ما يلي:</p> <p>١/٢- إغفال معايير محاسبة القيمة العادلة لبعض المبادئ والأسس المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والمتعارف عليها منذ زمن بعيد كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية وثبات وحدة النقد.</p>					

غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً	بيان
					<p>٢/٢- الحاجة إلي بذل جهود غير عادية من قبل المنشآت، وتحمل تكاليف وأعباء إضافية غير مُنتجة للتوصل إلي مقاييس موثوق بها للقيمة العادلة للبنود محل التقييم (ومن أهمها تكلفة الاستعانة بالخبراء) مما قد يؤدي إلي زيادة تكلفة التطبيق عن العائد من ورائها.</p> <p>٣/٢- عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة، الأمر الذي قد يؤدي إلي وجود تباين في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من ناحية، وعدم التطبيق السليم لهذه المعايير من ناحية أخرى.</p> <p>٤/٢- طول الفترة الزمنية التي يتطلبها إعداد وعرض معلومات القيمة العادلة، الأمر الذي يترتب عليه عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية من ناحية، والتأخر في توصيل المعلومات إلي مستخدميها من ناحية أخرى، وافتقار المعلومات المحاسبية إلي خاصية التوقيت المناسب لمتخذي القرارات من ناحية ثالثة.</p> <p>٥/٢- إمكانية تصديق بعض إدارات المنشآت علي توزيع الأرباح من المكاسب غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة، أو القيام بزيادة رأس المال عن طريق هذه المكاسب، الأمر الذي قد يؤدي إلي تآكل رأس مال هذه المنشآت، وهذا ما يسمى بخطر سوء توزيع المكاسب غير المحققة.</p>
					<p>٣- توجد العديد من الآليات المقترحة التي قد تساعد في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة، من أهمها:</p> <p>١/٣- التوسع في الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة، بحيث يشمل الطرق المطبقة في القياس، والافتراضات التي استند إليها القياس، والمدخلات المستخدمة في هذا القياس.</p> <p>٢/٣- يجب أن توفر المنظمات المهنية للمحاسبين إرشادات إضافية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة.</p> <p>٣/٣- يجب تطبيق نموذج القيمة العادلة بصورة تدريجية، تبدأ بالإفصاح عن معلومات القيمة العادلة في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، تمهيداً للإفصاح عنها في صلب القوائم المالية بعد ذلك.</p> <p>٤/٣- ضرورة إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الموحدة دولياً حول التلاعب بالحسابات في ظل التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، بالإضافة إلي تفعيل قواعد حوكمة الشركات من أجل إحكام الرقابة علي إدارات المنشآت للحد من الممارسات الاحتيالية والتلاعب بالأرباح، وتوجيه سلوكها نحو حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وتحسين أداء المنشآت، وتحسين شفافية التقارير المالية.</p> <p>٥/٣- ضرورة تأهيل الكوادر البشرية بالمنشآت للمساعدة في فهم وتطبيق معايير القيمة العادلة.</p> <p>٦/٣- ضرورة إدخال تعديلات جوهرية علي الإطار الفكري للمحاسبة المالية، وأن يشمل التعديل كلاً من الأهداف، المفاهيم، الافتراضات، المبادئ المحاسبية، وذلك لضمان عدم تعارض المعايير المحاسبية الموجهة نحو القيمة العادلة والصادرة عن المنظمات المهنية مع الإطار الفكري للمحاسبة المالية التي بُنيت هذه المعايير علي أساسه. حيث يجب إعادة النظر في:</p> <p>(أ) مبدأ التكلفة التاريخية.</p> <p>(ب) افتراض ثبات وحدة النقد.</p> <p>(ج) قيد التحفظ المحاسبي.</p>



#### رابعاً: أسئلة مفتوحة:

(١) هل ترى سيادتكم وجود أية مشاكل أخرى قد تترتب علي القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة ؟

نعم  لا

تذكر تفصيلاً ( إن وجدت ):

.....  
.....

(٢) هل ترى سيادتكم وجود أية معوقات أخرى قد تنتج عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة ؟

نعم  لا

تذكر تفصيلاً ( إن وجدت ):

.....  
.....

(٣) هل توجد أية مقترحات ترى سيادتكم أنها ستساعد في الحد من مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبي المعتمد علي القيمة العادلة ؟

نعم  لا

تذكر تفصيلاً ( إن وجدت ):

.....  
.....

(٤) هل توجد أية ملاحظات ترى سيادتكم ضرورة إضافتها لقائمة الاستقصاء السابقة؟

نعم  لا

تذكر تفصيلاً ( إن وجدت ):

.....  
.....

نشكر سيادتكم علي مساهمتكم الغالية في إنجاز هذا البحث...

ملحق رقم (٢)

التكرارات والنسب المئوية ودرجات الحرية وقيمة كاي<sup>٢</sup> ومستوي المعنوية أو الدلالة لاستجابات أفراد عينة الدراسة (ن = ١١٠ مفردة أو قائمة استقصاء)

مستوى المعنوية أو الدلالة Asymp. sig.	قيمة كاي <sup>٢</sup> Chi square	درجات الحرية df	الاستجابات										رقم السؤال أو الفقرة
			غير موافق تماماً		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماماً		
			النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	النسبة المئوية (%)	التكرار	
*,0000 معنوية	٩٣,٢٧٣	٣	٠,٩	١	صفر	صفر	٦,٤	٧	٣٤,٥	٣٨	٥٨,٢	٦٤	١/١
*,0000 معنوية	٦١,٧٠٩	٣	صفر	صفر	٤,٥	٥	٨,٢	٩	٤٥,٥	٥٠	٤١,٨	٤٦	٢/١
*,0000 معنوية	٨٤,٥٤٥	٤	٠,٩	١	٤,٥	٥	١٢,٧	١٤	٤٢,٨	٤٧	٣٩,١	٤٣	٣/١
*,0000 معنوية	٨٢,٦٣٦	٤	٠,٩	١	٥,٥	٦	١٦,٣	١٨	٤٩,١	٥٤	٢٨,٢	٣١	٤/١
*,0000 معنوية	٧٦,٨١٨	٤	١,٨	٢	٥,٥	٦	١٢,٧	١٤	٤٠,٩	٤٥	٣٩,١	٤٣	٥/١
*,0000 معنوية	١٠٠,٤٥٥	٤	٠,٩	١	٣,٦	٤	١٣,٦	١٥	٥٢,٨	٥٨	٢٩,١	٣٢	٦/١
*,0000 معنوية	٥١,٠٩١	٣	صفر	صفر	٦,٤	٧	١١,٨	١٣	٤٩,١	٥٤	٣٢,٧	٣٦	٧/١
*,0000 معنوية	٥٤,٦٣٦	٤	٠,٩	١	٥,٥	٦	٢٩,١	٣٢	٣٦,٣	٤٠	٢٨,٢	٣١	٨/١
*,0000 معنوية	٣٥,٨١٨	٣	صفر	صفر	٨,٢	٩	١٤,٦	١٦	٣٣,٦	٣٧	٤٣,٦	٤٨	١/٢
*,0000 معنوية	٨٨,٣٦٤	٤	٠,٩	١	٨,٢	٩	٨,٢	٩	٤٦,٣	٥١	٣٦,٤	٤٠	٢/٢
*,0000 معنوية	٥٩,٩٦٤	٣	صفر	صفر	٧,٣	٨	٧,٣	٨	٥٠	٥٥	٣٥,٤	٣٩	٣/٢
*,0000 معنوية	٥٠,٨٠٠	٣	صفر	صفر	٤,٥	٥	١٤,٥	١٦	٤٩,١	٥٤	٣١,٩	٣٥	٤/٢
*,0000 معنوية	٥٨,٨٠٠	٣	صفر	صفر	٢,٧	٣	١٢,٧	١٤	٤٩,١	٥٤	٣٥,٥	٣٩	٥/٢
*,0000 معنوية	١١٠,٤٥٥	٤	١,٨	٢	٠,٩	١	٩,١	١٠	٤٨,٢	٥٣	٤٠	٤٤	١/٣
*,0000 معنوية	٨١,٤٩١	٣	صفر	صفر	١,٨	٢	٦,٤	٧	٣٩,١	٤٣	٥٢,٧	٥٨	٢/٣
*,0000 معنوية	٤٨,٧٦٤	٣	صفر	صفر	٤,٥	٥	١٢,٧	١٤	٤٠	٤٤	٤٢,٨	٤٧	٣/٣
*,0000 معنوية	١٣٨,٩٠٩	٤	٠,٩	١	٠,٩	١	٤,٥	٥	٣٩,١	٤٣	٥٤,٦	٦٠	٤/٣
*,0000 معنوية	٨٣,٢٢٥	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	١,٨	٢	٢٦,٤	٢٩	٧١,٨	٧٩	٥/٣
*,0000 معنوية	٦٤,٦١٨	٣	صفر	صفر	٥,٥	٦	٦,٤	٧	٤٦,٣	٥١	٤١,٨	٤٦	٦/٣ (أ)
*,0000 معنوية	٦٧,٤٥٥	٤	٠,٩	١	٩,١	١٠	١٣,٧	١٥	٤٢,٧	٤٧	٣٣,٦	٣٧	٦/٣ (ب)
*,0000 معنوية	٤٣,٨١٨	٣	صفر	صفر	٦,٤	٧	١٢,٧	١٤	٤٣,٦	٤٨	٣٧,٣	٤١	٦/٣ (ج)